

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله محمد ﷺ وآله آل الله  
اما بعد فهذا ما جرى به قلم القاصر تعليقة على العروة الوثقى رعاية  
للاحتياط الذي قد يتعين به امر على المحتاط واسئل الله تعالى ان يعصمنا به  
على سوا آء الصراط

## في التقليد

### الحاشية

### المتن

مسئله ٧٨) لا يبعد صحة عمل العامي مع احتمال كونه مطابقا للواقع

مسئله ٩) يجوز تقليد الميت مطلقا

مسئله ١٦) لا يحكم ببطلان عمل المقصر ان اتى به رجاء الا مع كونه

خلاف الواقع

مسئله ٤٠) العامل بغير تقليد ان لم يعلم مخالفته للواقع لا يحكم

ببطلان عمله

مسئله ٥٤) يعمل الوصي بمقتضى تقليده اذا لم يعلم كونه خلاف ما اوصى به

مسئله ٥٩) عند تعارض النقل يقدم المتأخر ثم الاوثق

مسئله ٦٥) يشكل تبعض التقليد في العمل الواحد

(في المياه)

مسئله ١) مع العلم بزوال النجاسة وانعدام آثارها بالمضاف او غيره

لا وجه لبقاء حكمها



- مسئله ١) لاما نزع من ازالة النجاسات بالمضاف ونحوه عند الاضرار
- مسئله ١) لا ينجس المضاف الكثير بما يستهلك فيه
- م ٢) ان لم يعلم خروج الماء المصعد الممزوج كماء الورد عن الاطلاق فهو بحكم المطلق
- مسئله ٩) يشكل طهارة المتغير بالمجاورة كالمجاور بالميتة ونحوها
- مسئله ٩) التغير التقديرى كالحسى و كل ما دل على غلبة النجاسة على الماء بحكم تغير الاوصاف
- مسئله ١٣) تاثر الماء بالنجاسة والمطهر ليس آنى الحصول بل تدريجى فلا يطهر بغير مزج )
- فصل ( لا ينجس الماء القليل بما يستهلك به
- مسئله ٨) اذا شك فى تاريخ ملاقة النجاسة للمسبوق بالكريه لم يحكم بنجاسته
- فصل مسئله ٧) فى تعارض الامارة ونحوها يلاحظ المتأخر ثم الاوثق
- مسئله ١٠) يشكل سقى المتنجس للاطفال وان لم يجب منعهم عنه
- فصل) لا يجب الاجتناب عن ماء الغسلة الغير المزيلة
- فصل مسئله ٣) يتوضأ بالماء المشكوك اطلاقه و اضافته ثم يتيمم احتياطاً ان لم يعلم حالته السابقه
- مسئله ١٠) لا يتوضأ بالمشتبهين الا فيما كان اطراف الشبهة فى اكثر من اثنين لئلا يتنجس قطعاً
- (فى النجاسات)
- مسئله ٣) اذا لم يعلم حكم حيوان فقبل الفحص يحتاط عن مدفوعه الا اذا لم يعلم انه اى فرد من الحيوانات
- مسئله ٣) مقتضى الاصل حلية المذكى المشكوك حرمة لحمه



فى النخمر) لا يترك الاحتياط فى العصير العنبى اذا غلى قبل ان يذهب ثلثاه  
ولو غلى بنفسه لا يطهر الا بالتخليل)

(نجاسة عرق الجنب من الحرام مبنية على الاحتياط)

(فى تعارض اليد والامارة يلاحظ المتأخر)

فى احكام النجاسات مسئله ٢٧) لا يبعد تضمين من نجس المسجد والمصحف  
مؤنة تطهيرهما

لوصلى فى النجس م ٤ (يصلى فى النجس اضطراراً ولو للمناظر المحترم والافعاريا

(فى المطهرات) مسئله ٥) لا يكفى الرمل فى الولوع الا اذا كان كالتراب ناعماً

مسئله ٨) الاناء الضيق اذا تنجس بالولوع فلا بد من امسسه بالتراب

مسئله ١٠) الاحوط تعفير ما تنجس بماء الولوع بل بالمطع

مسئله ١٥) فى المشكوك كونه من الظروف او غيرها لا يترك الاحتياط

مسئله ١٧) بول الرضيع بعد الحولين كغيره احتياطاً

مسئله ٢٠) لا يطهر باطن الحبوب بسر اية الندى اليها ولا بد من نفوذ الماء المطلق

مسئله ٣٠) لا ينجس باطن الفلز المذاب بتنجس ظاهره الا اذا انقلب باطنه

ظاهراً (ح)

من المطهرات الشمس) وتطهر المنفصل من الاشجار والارض ايضا

فى الانقلاب) يطهر النخمر الملاقى للنجس انقلابه خلا الا اذا كان النجاسة باقية

ذهب الثلثين) ينجس العصير العنبى اذا غلى بالنار قبل ان يذهب ثلثاه احتياطاً

الاسلام) وهو مطهر لبدن الكافر فقط

تيمم الميت) ليس من المطهرات على الاحوط

زوال التغير) لا يبعد نفى احكام النجاسة بعد انعدام آثار النجاسة من اى سبب كان

مسئله ٢) لا يجوز استعمال اجزاء ما لا يؤكل، فى الصلوة وان كان مذكراً



- مسئله ٣ .) يشكل تذكية غير السباع من الحيوان
- مسئله ٥ .) الظاهر وجوب الاجتناب عن الصفرة الخارجة من البواسير
- فصل مسئله ٢) لا ينجس الملاقى لاحد المشتبهين المسبوقين بالنجاسة
- فى الاوانى) لا يبعد صحة الوضوء من الاناء المغموب مع عدم الانحصار
- مسئله ٢ ) لا يحرم اقتناء آنية الذهب والفضة فى غير استعمال
- فى الاستنجاء ) فى الاستنجاء بكل قالع نظر الامع الانحصار
- مسئله ٦) اذا كان معتاداً بخروج الودى ونحوه احتاط بعد البول بذلك المحل
- فى الاستبراء) فى الاستبراء يضع الابهام فوق الذكر و السبابة تحته و
- يخرج ما فى المجرى ثلث مرات
- مسئله ٥ .) اذا شك فى الاستبراء و كان بانياً على اتيانه بنى على اتيانه
- فى غايات الوضوء) لم يثبت استحباب افعال الوضوء لغير طهارة الا فى موارد
- مسئله ١٨) والظاهر حرمة مس كتابة القرآن بالمتنجس
- مكروهات الوضوء ) يشكل جواز الوضوء بغسالة الحدث الا كبر
- افعال الوضوء مسئله ٢١) لا بد فى الوضوء الارتماسى ان لا يجرى ماء
- الذراع الى الكف
- مسئله ٢٣) فى المسح شلى الرأس والرجلين لا يترك الاحتياط بمتابعة
- السيرة فلا ينكس
- مسئله ٣٤) اذا مسح على الحائل لغير تقية احتاط بضم التيمم ان تمكن منه
- م ٤١) يشكل الاجتزاء بالوضوء الاضطرارى عن الاختيارى ان تمكن منه بعده
- شرائط الوضوء) يصح الوضوء من الاناء المغموب فى صورة عدم الانحصار
- بل فى الغصب تفصيل واستلزام الوضوء للتصرف
- فى المغموب انما يبطل لو عد الوضوء تصرفاً



- مسئله ٢٠ ( مضى الاشكال فى الوضوء بغسالة الحدث الا كبر  
مسئله ٢٥ ( قد يصح وضوء المأمور بالتييمم كما سيأتى ايضا  
مسئله ٢٨ ( لا يترك الاحتياط فى الوضوء الذى لم يقصد به الاستباحة المصلوة  
فى خلوص النية ) لا يبعد عدم الابطال بالجزء المستحبى الذى أتى به رياء  
و كذا اذا كان الرياء داعياً لقصد القرية  
مسئله ٣٦ ( نهى المولى والزوج عن الوضوء لا يبطله ان لم يناف حقه  
مسئله ٢٧ . اذا شك فى المتأخر من الوضوء والحدث تطهر احتياطاً الا  
اذا توضأ وضوءين واحداً بعد احدهما  
فى الجنابة ) اذا اغتسل الجنب بغير الانزال ثم وجد رطوبة مشتبهة فهو طاهر  
فى ما يحرم على الجنب ) تخرج الحائض والنفساء عن المسجد بالتييمم ان  
لم تطهرا

### احكام الغسل

- مسئله ١٢ ( يصح الغسل بقصد رفع الحدث فى ضيق الوقت  
فى الحيض ) غير القرشية ان رأت بصفة الحيض بعد الخمسين فهو حيض  
مسئله ١٦ ( النقاء المتخلل فى ايام الحيض طهر وترجح الصفات على العادة  
مسئله ٢٣ ( يجب الاستظهار بعد العادة الى العشر  
احكام الحائض ) يجب خروجها عن المسجد بالتييمم  
مسئله ٥ ( يجب الكفارة بوطيها احتياطاً  
مسئله ٢٩ ( يبطل التيمم بالحدث الاصغر فانه مبيح لرافع

### احكام الاستعاذه

- مسئله ٩ ( فى الكثيرة السائلة تحتشى قبل الغسل ان امكن  
مسئله ١٤ ) ان تشك ان الانقطاع لبرء او فترة واسعة اعادت الغسل



والوضوء احتياطا

النفاس ( دم المخاض بحكم الاستحاضة فتصلى ما لم تلد  
مسئله ٣ ) ذات العادة ان رأت الدم بعد العادة فهى (غير ذات العادة  
تحتاط الى الثمانية عشر

مسئله ٨ ) يجب الاستظهار بعد ايام العادة مع استمرار الدم كالحائض  
مس الميت) يجب الغسل لمس الميت الميمم ويبطل غسل المس بالحدث الا كبر  
تغسيل الميت) التابع للمسلم بحكم المسلم ولو كان من الكافر والزنا  
فصل ( الاحوط تجديد النية لكل غسل .

( يغسل الزوج المطلقة الرجعية و المنقطعة من وراء الثياب  
عند فقد المماثلة

تيمم الميت) يجب ان يكون بيد الحى والميت احتياطا  
مسئله ١٢ ) الاحوط الغسل لمس الميت الميمم او المغسل بغير الخليط عذرا  
شروط الغسل مسئله ٣ ) لا يجوز النبش اذا استلزم الهتك وان دفن بلا غسل  
مكروهات غسل الميت مسئله ٢ ) تحنيط الميت المحرم بالكافور محل  
تأمل ولو بعد الطوافين

الكفن) وجوب تكفين الزوج الزوجه الناشز او المنقطعة مبنى على الاحتياط  
مسئله ١٣ ) دفن الميت عاريا مع التمكن من الكفن محل تأمل  
احكام الدفن مسئله ١٥ ) اذا خيف على الحامل والطفل عولجت ولو بعمل جراحي  
النبش مسئله ٦ ) يشكك وضع الاموات في سرداب يفتح بابيه لدفن آخر فيه  
مسئله ٧ ) لا يجوز النبش المستلزم للهتك للنقل الى المشاهد الا ان كان  
فى تابوت بحيث لا يظهر الجسد ويشكك النبش اذا دفن بغير اذن  
الولى او بخلاف الوصية



مسوغات التيمم ( اذا خاف على طفل من العطش و نحوه تيمم  
مسئله ٣١ ) اذا تيمم لاجل ضيق الوقت فلا يبعد كونه كالمتطهر مطلقاً (ح)  
مسئله ٣٥ ) اذا كان الماء فيما يحرم الدخول فيه او المكث يتيمم للصلوة  
فصل ، يشترط فيما يتيمم به (مسئله ٣) اذا تيمم بالمشتبه بالمغصوب وتوضأ  
اثم واجزء

مسئله ٤ ) لا يتيمم بالمشتبه بالنجس  
مسئله ٥ ) ما كان تراباً وشك في استحالة غيره يتيمم به  
الترتيب (مسئله ٢٠ ) اذا ترك شرطاً سهواً فلا حوط الاعادة الا باحه  
احكام التيمم (مسئله ٢٠) يشكل اتمام الصلوة المأمور بقطعها  
مسئله ٢٢ ) اذا وجد جماعة متيممون ماءً لا يبطل تيمم من لم يحزه  
مسئله ٢٤ ) يبطل التيمم بالحدث الاصغر وان كان بدلا عن الاكبر  
هو اقيت الصلوة (مسئله ٢) اذا قدم العصر على الظهر سهواً في الوقت المشترك  
اتى بما بعدها بقصد ما في الذمة لا خصوص الظهر،

مسئله ٣ ) ما قدم في الوقت المختص بما قبله جميعاً فلا حوط اعادتها  
ولو ادرك من الوقت المشترك مقدار اربع ركعات قدم الاولى  
مسئله ٥ ) يعدل من السابقة الى اللاحقة اذا اشتبه في تطبيق الامر  
الفعلي

اوقات الرواتب (مسئله ٢) لا يقدم على الزوال نافلته احتياطاً الا في الجمعة  
مسئله ٨ ) (١١) مضى حكم السهو في تقديم اللاحقة والعدول من السابقة  
( القبلة ) الشمس عند الزوال تجعل على الحاجب اليسر في البصرة  
و خوزستان و ما والاها الى ما يقرب من خراسان و على  
ايسر الانف في نجف وبغداد وفي الموصل بين العينين قبل



الزوال بدقائق و هذا كله تقريبى

(فى لباس المصلى) و اباحتها شرط فى الصلوة احتياطاً مع العلم به  
مسئله ٩) لا يستثنى شيء من ميتة ما لا يؤكل فلا يصح الصلوة فى شيء منه  
مسئله ٣٨) اذا انحصر السائر فى النجس صلى عرياناً ان امكن ومضى فى النجاسات  
مسئله ٣٩) اذا اضطر الى لبس ما تنجس و كان عنده الميتة الطاهرة صلى  
فيهما احتياطاً

(مكان المصلى) والصلوة فى المنسوب باطله على الاحوط مع العلم  
مسجد الجبهة م ٨ و ٩ و ١٠ لا صلى على النخاله وقشور الاشجار و ورق العنب  
مسئله ٢٢) لا يسجد على القرطاس المعمول مما لا يسجد عليه الا اذا لم يعلم ذلك  
مسئله ٢٣) ان لم يجد الا القطن والكتان سجد على الكتان  
الاذان و الاقامه ... و لا يترك ان كان عند الحاجة احتياطاً  
واجبات الصلوة) لا يبعد بطلان الصلوة بترك السلام الواجب سهواً  
مسئله ٦) لا يتلفظ بالنية فى مثل صلوة الاحتياط

مسئله ٨) الرياء يبطل الجزء المستحبى فقط والموازم الريدائية لا تبطل.  
مسئله ١٩) اذا شك فى الصلوة انها الاولى او الثانية نواها الاولى  
مسئله ٢٠) السابع . العدول من امام استناب غيره اليه جائز  
الثامن) يعدل الى القصر اذا عرض عن الاقامة ولم يصل رباعية

مسئله ٢٣) يجوز العدول فى كل مورد اشتبه فى تطبيق امثال الامر الفعلى  
تكبيرة الاحرام مسئله ١) لو قال الله اكبر من كل شيء بطل صلوته  
مسئله ٤) لو ترك الاستقرار سهواً فالاحوط الاعادة

مسئله ١٠) لا يترك الاحتياط بتعيين الاخيرة من التكبيرات الافتتاح  
مسئله ١٥) كفاية مطلق رفع اليدين بل الى النحر للمتسامح او الرجاء غير بعيد



القيام) لو جلس بعد تكبيرة الاحرام سهواً فتذكر وقام ناهضاً كالراكع  
فلا بطلان

- مسئله ٨) الاحوط ان يكون القيام على النحو المتعارف  
مسئله ١٤) لا بأس بعدم الاستقرار يسيراً فى غير الاختيار  
مسئله ١٥) لا يجب الانحناء للر كوع والسجود على غير القائم والقاعد  
مسئله ١٧) ان تمكن من القيام الر كنى فقط ا كتنفى به ثم جلس و كذا الر كوع  
القرائه مسئله ١) لا يجب سجدة السهو فى كل زيادة ونقيصة الا فيما يأتى  
مسئله ٣) ان سمع آية السجده او قرئها سهواً او مى لسجودها وسجد لها بعد الصلوة  
مسئله ٦) الاحوط ترك العزائم فى النوافل وفيها يجوز السجود للمتلاوة  
مسئله ١٠) الاحوط ترك سورتين فى الفرائض فى ركعة واحدة  
مسئله ١٣) اذا بسم من غير تعيين سورة قرء ما اعتادها من السور  
مسئله ٢٠) الاحوط الاخفات فى ظهر الجمعة  
مسئله ٢٣) لا يترك الاحتياط باعادة القرائه اذا جهر موضع الاخفات او  
اخفت موضع الجهر سهواً وتذكر فى الاثناء

م ٣٧) لا يضر بالقراءة الاخلال بما لا يغير المعنى غير الملحون

فصل مسئله ٥ لو تذكر فى اثناء القرائه انه اجهر اعاد احتياطاً

م ٨) لا يجب سجود السهول زيادة التسبيحات

فى الر كوع لا بترك الاحتياط بوضع اليدين على الر كبتين واختيار

التسبيح فى الر كوع والسجود

مسئله ٩) لو انحنى بقصد الر كوع فنسى وهوى الى السجود يكفيه العود

منحنياً الى الحد الذى عرض له النسيان

مسئله ١٠) المرأة تضع يديها فوق ر كبتيها

مسئله ٢٣) لو نزل عن اقصى حد الر كوع ثم رجع اليه فلا بأس



- م ٢٤) يجوز نصب العظيم لمحل المتبوع
- (السجود) ولا يترك الاحتياط فيه بذكر التسبيح وان لا يسجد بنحو غير المتعارف او على اقل من درهم و بلا استيعاب باطن الكفين
- م ١٦) لو تذكر بعد السلام انه ترك السجود رجع وتدارك سجدة التلاوة) وتجب لقرائه جملة من آيتها احتياطاً
- مسئله ١٠) لو سمع آية السجدة فى العلوة اومى لها وسجدها بعدها ولا يعيد التشهد) ولا يترك التشهد المتعارف احتياطاً
- التسليم) ولو سهى عنه واتى بالقاطع سهواً اعاد الصلوة احتياطاً
- الترتيب) لا يجب سجود السهول لكل زيادة ونقيصة الا فى موارد المبطلات) لو نسى السلام وحدث اعاد الصلوة احتياطاً
- المكروهات) لا يقرء سورتين فى ركعة على الاحوط
- صلوة الايات مسئله ١٢) اذا قطع صلوة الآيات اعادها مطلقاً احتياطاً
- مسئله ٢٤) يجب الاعتناء بقول من يطمئن به ولو لم يحصل له العلم القضاء) لا يبعد عدم وجوب قضاء الصلوة على المخالف اذا استبصر مطلقاً
- مسئله ١٦) لا يجب رعاية الترتيب مع الجهل به الا فى اليوم الواحد للنص
- صلوة الاستيجار مسئله ٣) خروج الواجبات البدنية كالصلوة من اصل التركه موقوف على اذن الورثة احتياطاً
- مسئله ١٥) يكفى الاتيان بها بمقتضى تكليف نفسه ان لم يعلم الاختلاف ولم يقيد العمل الاستيجارى بخلافه وح يحتاط
- مسئله ٣٢) لو تبرع متبرع عن الميت لا عن الاجير قبل فعله سقط عنه
- قضاء الولى م ١٥) يحتاط الولى اذا علم اختلاف تكليف الميت
- مسئله ٢١) الاستيجار من التركه انما هو باذن الورثة على الاحوط



صلوة الجماعة (مسئله ٣) لا يبعد جواز اقتداء من يصلى وجوباً بغيره

(مسئله ٣) الاقتداء فى صلوة الطواف خلاف الاحتياط ولا يترك

(مسئله ٢٢) يعتبر فى صحة الجماعة قصد القربة

شروط الجماعة ويشترط عدم علو المأموم على الامام بكثير ولا يترك

الاحتياط بتأخر المأموم قليلاً

(مسئله ٨) يشك كل صلوة من حال بينه وبين الامام غير المأمومين

احكام الجماعة (مسئله ٨) لو تقدم او تأخر عمداً عن الامام انفرد

(مسئله ١٨) اذا احرم والامام راكع فى الاخيرتين ركع بلا قراءة وان

احرم قبل ركوعه قرء وان اعجله عن الحمد انفرد

مسئله ٣١ يشك الاقتداء بصلوة من يرى المأموم بطلانها

مسئله ٣٤) اذا تبين بطلان صلوة الامام بعدها صح صلوة المأموم مطلقاً

مسئله ٣٦) اذا تبين للامام بطلان صلوة فى الاثناء واتمها برجاء المطلبية

لا يجب اعلام المأمومين وصح صلواتهم وهو يعيد

مسئله ٣٧) لا مانع من حمل فعل من يرى نفسه مجتهداً وليس بمجتهد

على الصحة والالزم تخصيص الاكثر الا اذا علم بطلانه

فى الخلل (مسئله ٢) فى الاخلال بمطلق الزيادة والنقيصة نظر

مسئله ١٤) لا يجب سجود السهو لكل زيادة ونقيصة الا فيما يأتى

مسئله ١٥) يتدارك سجود الاخيرة لو سلم قبل اتيانه سهواً

فى الشك (مسئله ٣) لو ظن فعل الصلوة ورأى نفسه بانها على فعلها بنى عليه

مسئله ١٣) لا يجب سجود السهو فى كل نقيصة بل فى موارد

الشك فى الركعات (مسئله ٢) اذا تكثر ما يتلافى به الصلوة من صلوة الاحتياط

او غيرها لا بأس باستينافها بعد قطعها بالمنافى لادراك الواقع فان الامر



الظاهرى طريق اىضا

مسئله ٩) لو اتفق التردد كثير أفهو وسوسة ولو سبقه ظن محى عن باله بنى عليه  
مسئله ١٥) لو انقلب شكه بعد الفراغ الى شك آخر عمل بالثانى ولا يعيد

### فى صلوة الاحتياط

مسئله ١) لا يترك الاخفات ببسملتها احتياطاً

مسئله ١٠) اذا تبين نقصان الصلوة جبرها الاحتياط ان لم تتخالف كما

مسئله ١٨) استيناف الصلوة بعد قطعها بالمنافى يجزى عن الجبر

بالاحتياط

قضاء الاجزاء (مسئله ٧) لا يترك الترتيب فى قضاء الاجزاء على الاحوط

مسئله ١٥) لو انقلب اعتقاده شكاً بعد الصلوة عمل باعتقاده احتياطاً

سجود السهو) وهو فى القيام موضع القعود احوط ولا يجب فى كل زيادة ونقص

مسئله ٢) وتكرره بتكرره موجب احوط ولا يترك

مسئله ٧) لا يترك التشهد المتعارف فى الصلوة و سجود السهو

### (الشكوك التى لا اعتبار بها)

مسئله ١) لا يعتنى بكثرة الشك واو لعارض

مسئله ٦) اذا شك المأموم فى فعل علم ان الامام اتى به عمل بشكه

الا ان يرى نفسه بانيا على فعله او يمضى محله

مسئله ١٠) اذا نسى السجدة او التشهد فى النافلة يرجع ويتدارك

مسئله ١٦) والظن بالافعال كاليقين وكذا الشروط ان كان بانيا عليها

ختم فيه مسائل السابعة) اذا تذكر فى العصر نقصان الظهر ر كعة عدل اليها

التاسعة) ان لم يدر ان ما بيده آخر صلوته او صلواته الاحتياط جعلها الآخر

الثانية عشر) ان لم يدر انه بعد ركوع الثالثة او قبل ركوع الرابعة



فهو شك في الاجزاء فيتمها باتيان سجدة الثالثة ثم الرابعة  
وليس مجرى الاحتياط

(الثالثة عشر) ان علم في الركعة الثانية انه اتى ركوعين واحتمل كونهما  
في الاولى لم يعتن

(الخامسة عشر) ان علم انه ترك القراءة او ركوعا او القراءة وسجوداً  
لم يعتن و ان علم انه ترك سجدة او ركوعاً فلا يبعد كفاية  
السجود قضاء للانحلال

(السادسة عشر) ان كان قائماً وعلم ترك السجود او قراءة هذه الركعة  
فرعوى وان علم انه ترك السجود او التشهد رجع وتداركهما  
مالم يركع ولا يعيد

(التاسعة عشر) ان علم انه ترك سجدة الركعة السابعة او تشهد هذه  
الركعة فيأتي بالتشهد مالم يستو قائماً بل وان قام لوجوبه  
فعلاً او قضاء السجدة

(الرابعة والعشرون) ان علم نقصان احدى الظهرين بعد السلام صلى اربعاً  
السادسة والعشرون) ان علم نقصان احدى الصلوتين وهو في الثانية اتمها  
التاسعة والعشرون) ان احتمل كون احدى الصلوتين خمس ركعات لا يلتفت  
الثلثون) ان علم زيادة احديهما ركعة وهو في الثانية عدل الى الاولى  
لكن في العشائين يعيدهما احتياطاً

(السادسة والثلاثون) اذا تيقن نقصان ركعة من الصبح او المغرب بعد الفراغ  
فشرع فيها فحصل له شك في الركعات اعادهما احتياطاً

(الاربعون) اذا شك بين الثلث والاربع فزاد ركعة سهواً سجد للمسهو وبعد السلام  
الثالثة والاربعون) لا يجبر الاحتياط زيادة ركن او نقصان جزء



## المتن

## الحاشية

الثالثة والخمسون) ان علم انه لم يصل في يومه الاصلوة واحدة بلا تعيين  
اعاد الخمس

السادسة والخمسون) أخبار كونه ان كر حين العمل ويقينه حين انصرف  
وغیره تقتضى الحكم لما كان بصدده ويرى نفسه بانيا على فعله  
وهو سيرة العقلاء قررهما الشارع ولو احتمل ترك جزء عمداً  
فشك في القاطع لو تجاوز محل تداركه وليس مجرى الفراغ والتجاوز  
السابعة والخمسون) ان علم بطلان صلوته فقط او صلوته ووضوئه صح وضوئه  
لأنحلال العلم الاجمالي و الشك في الوضوء بدوى

التاسعة والخمسون) اذا شك في شيء ودخل في غيره التي وقع في غير  
محلّه فلورجع وكان في محل ماشك فيه اتى به

الحادية والستون) اذا تبين كونه ذكره او قرأته كالام الآدمى سجداً للمسهو احتياطاً  
الرابعة والستون) ان علم انه سجد واحدة او ثلثا سجداً اخرى ما لم يقم  
الخامسة والستون) ان ترك جزءاً غير الاركان جهلاً فلا يبعد كونه بحكم الساهى  
فصل) جميع الصلوة المندوبة يجوز اتيانها جالسا) لكن ماشياً وراكباً  
اختياراً محل تأمل

صلوة المسافر) لا يترك الاحتياط في مطلق التلفيق وان لم يبعد الا كتفاء به  
مسئله ٩) اذا عتقد كونه مسافة فقصر او عدم كونه مسافة فاتم ثم تبين  
الخلافاً اعاد احتياطاً

مسئله ١٨) اذا شك التابع في مفارقة المتبوع لامكان عروض عارض لا  
يحتمله فعلاً قبل بلوغ المسافة قصر

مسئله ٢٣) اذا تردد في الاثناء وعاد الى الجزم من دون قطع شيء من المسافة قصر

مسئله ٢٦) ان سافر بداعي ما يتفق من الحرام في السفر اتم



مسئله ٢٨) اذا انحصر الركوب او المشى فى المغمصوب فلا يبعد وجوب التمام ان لم يضطر اليه

مسئله ٣٢) الراجع من سفر المعصية ان تاب وكان الباقي مسافة قصر والا ففيه اشكال ولا يبعد وجوب التمام

مسئله ٣٣) مضى الاشكال فى الراجع عن المعصية فى غير مسافة

مسئله ٣٩) ان سافر فى يوم نذر الاتمام فيه اتم اذلا معنى لنذره سواء

مسئله ٤٤) من جد فى سفر فجعل المنزلين منزلا واحدا قصر اذ لم يكثر سفره هكذا ولا هكذا عمله كما هو مقتضى النص ايضا

مسئله ٤٦) الظاهر وجوب التمام على من كان عمله السفر فى اوقات الحج او غيره الامع اقامته عشرة ايام قبل سفره كما ياتى

مسئله ٤٩) ان بقى كثير السفر فى غير بلده عشرة ايام بالانية فلا يترك الاحتياط

مسئله ٥٥) من لم يتخذ وطناً وهو مسافر غير سائح فى الارض يقصر الا ان يدور ويكون ممن بيته معه

مسئله ٦٨) اذا صلى قصرأ او تاما فتبين انه اشتبه يعيد كما هو وظيفته فعلا ويقضى كما فاتته قصرأ او تاما

مسئله ٦٩) ان وصل الى ما دون الترخص بعد التجاوز عنه لا عوجاج الطريق او غيره فماله ينصرف عن سفره ويدخل بلده يقصر نعم

لو تردد فى استدامة هذا السفر وكان مترددا يحتاط مالم يسافر

فواطع السفر مسئله ٦) لو تردد بعد العزم على التوطن وتحقق الوطنية اتم

مسئله ٨) اذا كان من قصده الخروج فى بعض ايام العشرة يقصر الا فيما يقصد

الخروج ساعة او بمقدار لا يضر بقصد عشرة تامة

مسئله ١٣) لو تبين بعد ايام ان المتبوع نوى العشرة فيعيد التابع صلواته احتياطاً



م ١٥) اذا عدل عن الاقامة وهو في اول صلوة يصلي هنالك فيعدل الى القصر  
 ما لم يدخل في الركوع الثالث وان دخل اتمها وقصر بعدها  
 مسئلة ٢٤ ) الخروج في العشرة مضي حكمه ولو بداله الخروج الى  
 ما وراء الحد الترخيص او ملحقات محل الاقامة ينقطع حكم الاقامة  
 بالخروج والمدارح ، على كون ذلك سفر او ولو لمقامع الاياب  
 مسئلة ٢٦ ، مضي حكمها في مسئلة ١٥

مسئلة ٣١ « اذا عدل عن الاقامة وعلم انه صلي اربعاً لكنه احتمل اتمامها اشتباها  
 لا الاقامة وجب عليه التمام ان لم يحتمل كون تلك الصلوة  
 من غير اليومية هنا كالقضاء والا قصر

مسئلة ٣٣ ) اذا شك بعد الوقت والعدول عن الاقامة انه هل صلى اولاً  
 فان لم يكن في نفسه بانيا على الاتيان يقصر

مسئلة ٣٥) لو نوى الاقامة بزعم ان رفقاءه نوها فتبين الخلاف فان كان  
 ممن يمكنه خلافهم اتم

مسئلة ٤٠) مرّ ان الخروج بمقدار يوجب عدم تمامية العشرة يضربها  
 احكام صلوة المسافر). لا بأس باتيان الوتيرة في السفر رجاءاً

مسئلة ٢ ) يشكل الاتيان بناقلة الظهرين في السفر فيما تكونان حضراً

مسئلة ٣) لو اتم المسافر جهلاً ببعض الخصوصيات فالقضاء احوط

مسئلة ٥) اذا قصر الجاهل المقيم يعيد او يقضى تماماً احتياطاً

مسئلة ١٠) لو فاتته صلوة فليقضها كما فاتته قصرأ او تماماً

### كتاب الصوم

مسئلة ١) يصح النية مع الاشتباه في التطبيق

مسئلة ٤) لا يضر اعتقاد عدم الافطار بما هو مفطر مالم يرتكبه مطلقاً



- مسئله ٩) اذا تفق النذران في يوم نواهما لا الثاني فقط  
 مسئله ١٢) لا بد من استدامة النية الى الفجر  
 مسئله ١٣) لو نوى الافطار في الواجب المعين عمداً بطل على الاحوط  
 مسئله ١٧) ان صام يوم الشك تقرباً اجزء  
 صل) الاحوط الاجتناب عن مطلق الدخول والادخال اكلاً وشرباً وجماعاً  
 مسئله ١١) اذا دخل الرجل بالخنثى دبراً بطل صومه  
 مسئله ١٨) ابطال الصوم بغير الاكل والشرب والجماع والاصباح جنباً  
 مبنى على الاحتياط وكذا ما يتفرع عليها مما ياتي نعم في  
 ايصال الغليظ من البخار والدخان ان اوجب دخول شيء

### في الباطن افطر به

- مسئله ١٩) لا يفطر الكذب على الانبياء ما لم يرجع الى انبائه عن الله تعالى  
 مسئله ٣٠) الاحوط الاجتناب عن الارتماس في الماء المضاف ولا يترك  
 مسئله ٣١) لو لطخ راسه بما يمنع من وصول الماء فرسه لا يبطل صومه  
 م ٣٤) ذو الرأسين مع عدم تميز الاصلى يبطل صومه برمس احدهما احتياطاً  
 مسئله ٣٥) يبطل الارتماس في المائع المشتبه بالماء احتياطاً  
 مسئله ٣٧) اذا القى نفسه من شاهق وكان مطمئناً بعدم الرمس فلا بأس  
 مسئله ٣٨) مضى الابطال بالارتماس في المائع احتياطاً  
 مسئله ٣٩) عدم المبادرة بالخروج بعد ارتفاع القهر ونحوه لا يبطل  
 م ٤٢) اذا توقف غسله الواجب المضيق على الارتماس ارتمس في الصوم الواسع  
 مسئله ٤٣) لا يضر الصوم الندي والموسع الارتماس نسياناً  
 مسئله ٤٥) لا يبطل الغسل في المغصوب نسياناً مع تذكر صومه الموسع  
 مسئله ٤٦) في الحاق الجاهل القاصر او غير الملتفت بالساهي وجه



المتن	الحاشية
مسئله ٤٨) لا يضر الاصبح جنباً من غير عمد في المعين دون غيره احتياطاً	
مسئله ٥٢) يجب على من تيمم بدلا عن الغسل ان لا ينام الى الفجر	
مسئله ٥٦) الاحوط الكفارة في النوم الثالث ولا يترك	
مسئله ٦٤) فاقد الطهورين لا يصح صومه الموسع على الاحوط ان اصبح جنباً	
مسئله ٦٩) وجوب كفارة الجمع ان افطر بالحرام مبنى على الاحتياط	
م ٧١) اذا اكل في الليل ما يوجب القيء في النهار فلا قضاء عليه ان لم يتقيأ	
مسئله ٧٥) اذا اتبلع شيئاً سهواً فتذكر قبل نزوله في الجوف وجب اخراجه	
مسئله ٧٦) يجوز التلفظ بحرف واحد مهمل لاخراج ما دخل في الحلق	
في الصلوة ولا يضر الاصوات بلا تلفظ ايضاً ولا سيما في ضيق الوقت وابطال الصوم مع وجوب بلعه في ضيق الوقت غير بعيد	
م ٧٧) اذا انحصر اخراج ما دخل في الحلق با دخال الاصبع في الحلق جاز ذلك	
فصل ( في الحاق الجاهل الغير الملتفت بالساهى وجه	
فصل المفطرات) وجوب كفارة الارتماس والكذب والحقنة والقيء غير معلوم	
ومضى حكم النوم الثالث وغير الملتفت ما لم يعلم الحرمة في الصوم	
مسئله ١) وجوب كفارة الجمع الافطار بالحرام مبنى على الاحتياط	
مسئله ٢) تكرار الكفارة لتكرار الجماع مبنى على الاحتياط	
مسئله ٤) الظاهر ان الافطار بالحرام منصرف عن الكذب وغير المتعارف	
مسئله ٦) تعدد الكفارة وتكريرها انما هو للاحتياط	
مسئله ٩) الافطار بالحرام بعد فساد الصوم لا يوجب كفارة الجمع	
مسئله ١١) ان افطر ثم سافر فالكفارة هو الاحوط	
فصل ( قد مضى حكم النوم الثالث ووجوب القضاء للمعجز عن مراعاة	
الفجر او مع المراعاة غير معلوم لاسيما مع اعتقاد بقاء الليل	



واما الصوم الموسع فلا يجتزى به ح احتياطاً

(السادس) لا يجب القضاء مع مراعاته الفجر بنفسه بل ولقول العدل وجه وان كان الاحوط فيه القضاء ولا يترك فى الافطار تقليداً او لظلمة و فى الحاق من جازله الا فطار لعجز او قول عدل بانجاهل والساهى وجه

مسئله ٢) لا يبعد لزوم الركون الى قول الثقة العدل فى الوقت

مسئله ٢) فى الحاق الاستنشاق بالمضمضة وغير الماء بالماء وجه

مسئله ٣) لا يبعد اختصاص نفى القضاء لسبق الماء الى الجوف فى مضمضة

الوضوء للصلاة الواجبة

فصل) استحباب تاخير الافطار عن اول وقته محل تأمل واشكال

شرائط صحة الصوم (اشتراط الاسلام مغن عن اشتراط الايمان ولو اسلم فى اثناء النهار امسك احتياطاً وكذا السكران والمغمى عليه

فى بعض النهار مع سبق النية

مسئله ٣) يشكركم كفاية رجحان متعلق النذر بالنذر كما ذكر فى العروة

مسئله ٤) لا يتطوع بالصوم من عليه صوم الاستيجار على الاحوط

شرائط وجوب الصوم (من لم يفطر قبل الزوال من الصبى والمريض

والمجنون امسك ان بلغ او افاق

مسئله ٤) والاحوط ان لا يسافر اختياراً فراراً عن الصوم المعين

ثبوت الهلال) وجوب الكفارة على المتعذر من الصوم وذى العطاش التى

يضرها الحمل او رضاع هو الاحوط ولو وجدت المتبرعة بالرضاع

فصل) اذا لم يكن فى السماء علة ولم يدعى الرؤية الاعد لان ففيه اشكال

مسئله ٨) الاسير والمحبوس ان لم يتمكن من الظن عيناً شهر الا يحتمل



- تقدمه على رمضان و كذا المشتبه بين اشهر رمضان كان او غيره
- احكام القضا** مسئله ٤ ) مضى حكم القضاء على المستبصر في الصلوة
- مسئله ٥ ) من فاتته النية الى الزوال احتاط بالقضاء
- مسئله ٩ ) لو اطلق في النية فالظاهر انصرافه الى ماتضييق وقته
- مسئله ١٨ ) ظاهر الادلة حرمة تأخير القضاء و التواني الى رمضان آخر
- مسئله ١٩ ) قضاء الولي عن الام هو الاحوط ولا يترك
- مسئله ٢٤ ) ليس على الولي الا الاستيجار ان اوصى الميت به
- فصل صوم الكفارة ) مضى الحكم فيمن افطر على محرم ولا يبعد كون
- كفارة النذر والعهد كاليمين
- مسئله ١ ) والتتابع في الثمانية عشرة بدل الشهرين احوط
- مسئله ٦ ) كون السفر الاضطراري كغيره من الاعذار مطلقا محل تأمل
- وان لم يكن بعيداً الا في المنذور سفرأ كما مضى
- واما المحذور مسئله ٣ ) مضى حكم رفع العذر قبل الزوال
- كتاب الاعتكاف** لا بأس بالاعتكاف نيابة عن الحي رجاء أو يشكل الاعتكاف
- مع فصل العيد في ايامه و كلما زاد يومين وجب الثالث
- واختصاصه بالمسجد الجامع احوط
- مسئله ٧ ) يجوز نذر اللبث في اي مسجد كان يوما او بعض يوم
- مسئله ١٢ ) لو نذر اعتكاف شهر وجب ثلثون يوما
- مسئله ١٧ ) لو نذر زمانا معيناً فنسيه عمل بالظن و مع عدمه يعين مالا
- يحتمل تقدمه عليه
- مسئله ٣٠ ) والاحوط ان لا يملى المعتكف في غير محل الاعتكاف الا
- في مكة او صلوة الجمعة



م ٣٢) في بطلان الاعتكاف لمطلق حرمة اللبث في محل من المسجد تأمل

### كتاب الزكاة

ويشترط في وجوبها ( اذا بلغ العبي او افاق المجنون في آخر الحول

فلا حوط اخراج الزكاة

مسئله ٨) على من قبض نماء الوقف العام وملكه زكوته التي تتعلق به

مسئله ١١) لا يترك الاحتياط بالاستيذان ممن يتبرع عنه الزكاة

مسئله ١٢) اذا نذر التصديق بالعين الزكوية معلقا على شرط حصل بعد

الحول او مقارنا له ادى الزكاة من غير المنذور احتياطا

مسئله ١٣) يسقط زكاة ما يوجب به لا ما يبقى مستجمعا للشرائط

فصل زكاة الانعام الثلاثة ( وان زادت الابل على عشرين ومائة ففي كل خمسين

حقة وفي كل اربعين بنت لبون وليس على النيف زكاة فقط على الاحوط

واما في البقر، والحكم فيه كالابل في استيعاب العقود كما ذكر

واما في الغنم ، مسئله ٥) كون الجذع ما دخل في السنة الثانية و الثنى

ما دخل في الثالثة احوط ولا يبعد من الضأن كفاية الدخول

في الشهر الثامن ومن المعز الدخول في السنة الثانية

مسئله ٥ و ٧) يخرج الزكاة من عين النصاب احتياطا ويجوز دفع قيمته

م ٨، الشرط الرابع) استقرار الوجوب في الشهر الثاني عشر مبنى على الاحتياط

مسئله ١١) ورثة المرتد الفطرى هم الذين يتولون اخراج زكاة ماله

م ١٢) اذا تكرر السنين ولم يدفع الزكاة اخرج ما عليه في كل سنة

مسئله ١٣، و اما في القسم الثالث) الاقرب جعل الملك الجديد المكمل

للمنصب نصابا آخر نصابا مستقلا ويدفع ما به التفاوت احتياطا

زكاة النقدين مسئله ٢) ان كان تمام النصاب من الجيد فلا يعط



المتن	الحاشیه
من الردی احتیاطاً نعم لا بأس بعنوان القيمة كما ذكر	
مسئله ۳) يجب تصفية المغشوشة لا اختيار بلوغ خالصها النصاب ان لم تكن حرجية	
مسئله ۶) اذا احتمل الغش في الدراهم او الدنانير فالظاهر وجوب الزكوة	
زكوة الغلات مسئله ۱) لا يبعد تعلق الزكوة على الحبوب اذا اشتدت	
والثمار اذا بدأ صلاحها	
مسئله ۱۵ و ۱۶) ما يحصل للمالك فزكوته عليه لا ما يؤخذ لاجل ما فيه	
الزكوة عليه كالمؤن وما يأخذ السلطان	
مسئله ۱۶) لا يترك الاحتياط باعتبار النصاب قبل اخراج المؤن	
مسئله ۲۸ و ۲۹) لومات مالك النصاب و عليه دين قبل تعلق الوجوب	
فوجوب الزكوة على من ينتقل اليه النصاب احوط	
و كذا كون بيع غير المزكى فضولياً	
مسئله ۳۱) كون الزكوة متعلقة بالعين معلومة و اما على وجه الكلى في المعين فلا	
فصل (المستفاد من الادلة كون مال التجارة ما وقع عليه المعاملة لا قبلها	
فصل ۸) عدم وجوب الرياضيات ونحوها كفاية محل تأمل بل لا يبعد وجوبها	
مسئله ۱۸) من كان قادراً على اداء دينه تدريجاً ولو بان يستدين للمعجل	
ثم يؤدي المؤجل فالاحوط عدم ادائه من الزكوة ولا يترك	
مسئله ۳۱) ان نذر ان يعطى زكوته فقيراً معيناً فيشكل انعقاده بالاجرة	
راجحة ومعها ينعقد ، فلو اعطاها غيره عمداً فالاجزاء مشكل	
مسئله ۳۲) ان زكى احتياطاً فبين عدم وجوبه فالاحوط عدم الاسترداد له مطلقاً	
فصل في اوصاف المستحقين مسئله ۵) لو كان المستبصر ترك ركناً من	
الحج فاجزائه عن حجة الاسلام مشكل	
مسئله ۸) لا يبعد عدم جواز اعطاء الزكوة لمن لا يبالي بالمعصية من سهم الفقراء	



مسئله ١٠ ) لايجوز اعطاء الزكوة لواجبى النفقة من غير سهم الفقراء  
ايضا ان كان من باب الانفاق عليهم

مسئله ١٢) يشكل سقوط نفقة الزوجة بالشرط وكذا اعطائها الزكوة (ح)  
مسئله ٢٠ ) اعطاء الزكوة للآبق مشكل

مسئله ٢١ ) و الاحوط للهاشمى الاجتناب عن مطلق الصدقة من غير  
الهاشمى ولا يترك فى الواجبة

فصل ( لايجوز نقض حكم الفقيه الجامع للشرائط الامع العلم بخطائه  
الثامنة عشر ) فى اعطاء المحترف اكثر من مؤنة سنته تأمل واشكال  
كاعطاء المستحق اقل من خمسة دراهم من الزكوة

فصل الزكوة من العبادات) ان كان ما عليه من الزكوة اجناسا متعددة  
يكفيه قصد ما فى الذمة

ختم ) لايجب على الصبى مقتضى تكليف الولى بعد بلوغه مع الاختلاف  
الثانية) ان شك فى اخراج زكوته فى السنين الماضية و يرى نفسه  
بانيا على الاداء فلا تجب وكذا لو كان من عادته

الثالثة) اذا علم المشتري ان البائع لم يؤد زكوة المبيع وجب اخراج زكوته  
الخامسة عشر) الاستدانة على الزكوة لاعلى اربابها مشكلة  
الرابعة والعشرون ) نذر النتيجة محل تأمل واشكال

زكوة الفطر (مسئله ٤) يشكل اعطاء الولى ما اخذه للمجنون او الصبى  
فصل فيمن تجب عنه مسئله ٦ و ٥) سقوط التكليف بتبرع الغير لاباذه غير معلوم  
فصل ) يجتزى فى الفطرة بقوت الغالب فى البلد و فى قيمتها بالنقدين  
فصل فى مصرفها مسئله ١ ) لا يعطى الفطره لمن لا يبالى بالمعصية

تم الجزء الاول ويتلوه الجزء الثانى من الخمس انشا الله تعالى



## كتاب الخمس

مسئله ٥) الاصح عدم اعتبار النصاب في المعادن فيسقط ما يتفرع على اعتباره  
 مسئله ٧) اذا التقت المعدن المخرج وجازله التصرف فيه وجب اخراج خمس  
 مسئله ٩) المعدن في الارض التي هي للمسلمين امره مو كول الى الحاكم .  
 مسئله ١٢) اذا تجر بما فيه الخمس اخرج خمس الربح ايضا احتياطا الا  
 اذا تجر به باذن الحاكم ديناعليه .

مسئله ١٣) نصاب الكنز عشرون دينارا او مائتا درهم فلا خمس في الاقل .  
 مسئله ١٣ و ١٤) وجوب تعريف الكنز لمن لا يدل عليه سابقا غير معلوم  
 مسئله ١٨) ما يوجد في جوف الدابة ونحوها فالاقرب الحاقها بمطلق الفائدة .  
 مسئله ٢٠) الظاهر عدم وجوب الخمس فيما اذا اخرج النصاب من

## الغوص في دفعات

مسئله ٢٧) مصرف خمس المخلوط بالحرام منوط بنظر الحاكم او يحتاط فيه  
 مسئله ٢٧) ان لم يرض المالك بالصالح فان علم الزائد كان من التداعي  
 او مدعيا بلا معارض والا فكيف يدعى او يتصرف فيه فلا بد من

التصالح فيما لم يعلم شيئا معيناً من الحرام ففيه يجزى الاقل

مسئله ٢٩) ان علم زيادة مقدار الحرام على الخمس يملكه الحاكم الزيادة  
 بعد اخذ الخمس وان علم النقيصة يجتزى بها

مسئله ٣٠ و ٣١) ان كان عنده مال لجمع معين دفعه اليهم و هم يتصالحون  
 فيه والا دفعه الى الحاكم او رفعهم اليه لتخليص نفسه وماله  
 مسئله ٣٢) مرت حكمه في مسئله ٢٧ .

مسئله ٣٣) لو تبين المالك بعد اخراج حصته و دفعه الى وليه الحاكم  
 فالاقرب عدم الضمان .



مسئله ٣٤) لوتبين زيادة الحرام على الخمس دفعها الى الحاكم  
مسئله ٣٩) اذا تصرف في المختلط قبل تخميسه اجزاء تخميسه وهذا من  
موارده المنصوص عليه عن عدة من اصحابنا الاعاظم عن  
أمير المؤمنين عليه السلام و اطلاقه شامل لسائر موارد الخمس ايضا  
كما ياتي في مسئله ٧٥ وغيرها

### (في ارباح المكاسب)

مسئله ٥٥) اذا عمر بستانا او غيره ففي كل ما يستفيد منه ويزيد على مؤنة  
سنته الخمس

مسئله ٥٧) لو اشترى شيئاً فيه ربح وكان للبائع الخيار وجب خمس الربح  
ان زاد على المؤنة

مسئله ٥٨) اذا استقاله البائع فاقاله و كان المبيع مما تعلق به او بربحه  
الخمس فلا يسقط الخمس (ح) مطلقاً احتياطاً .

مسئله ٧١) اداء الدين من المؤنة مع الحاجة اليه للمؤنة .

مسئله ٧٣) لو تلف ما يحتاج اليه لمؤنته فاشترى بدله من الربح ولا خمس فيه

مسئله ٧٤) ان كان مؤنته متوقفة على أنواع من التكسب جبر كالا بربح آخر

مسئله ٧٥ و ٧٦ و ٧٧) المستفاد من الادلة ان تخليص ما تصرف فيه مما لم يخمس

منوط الى الحاكم الولي لامر الخمس ومضى التنبيه

عليه في مسئله ٣٩ واذالم يمس الحاكم المعاملة فلا

ربح للخمس .

مسئله ٧٨) فيمالو صالحه الحاكم فتجدد مؤن له في اثناء الحول على وجه

لا يقوم بها الربح تأمل .



فصل م ١) واشترط الايمان في السادة وعدم كونهم في معصية هو الاحوط ولا يترك  
مسئله ٨) لا يجوز نقل الخمس الي بلد آخر مع وجود المستحق في بلده  
احتياطاً الامع الاهمية

مسئله ١٦) لا يترك الاقباض والقبض في الخمس ولو بالتزكيل على الاحوط  
مسئله ١٧) لو لم يرض المستحق او المجتهد بالعوض نقداً أو عرضاً فله رده

(كتاب الحج) مسئله ٩) يشكل لغير الولي ان يحج بالصبي .  
من الشروط الحرية مسئله ٤) كفارة صيد المملوك المأذون في الاحرام  
من مولاه على المولي وفي غيره تأمل

الثالث الاستطاعة م ٢) لا يشترط وجود الراحلة للقريب الامع الشقة او المهانة  
مسئله ٦ و ٧) لو كان بذل المال اجحافاً غير مضر بحاله وجب عليه البذل و  
الحج ان لم يكن مهانة أو حرجياً .

مسئله ١٤) لو كان الدين مؤجلاً وامكن الاستدانة من الغير ثم حالته أو  
تأجيله وجب الحج وكان مستطيعاً (ح) عرفاً .

مسئله ١٦) لو كان عليه دين لو أداه لم يستطع الحج فان لم يستقر الحج  
عليه من السابق فلا يجب والأداه أو أجله أو استدان كذلك  
وحج ولو تسكعاً .

مسئله ٢٢) يشكل التصرف بما يخرج عن الاستطاعة بل لا يبعد استقرار  
الحج (ح) في بعض الصور .

مسئله ٣١ و ٣٢) لو نذر قبل حصول الاستطاعة ان يزور الحسين عليه السلام  
في كل عرفة لم ينقذ النذر بالنسبة الى عام الاستطاعة  
فيحج لو استطاع وكذا كل مورد اريد به تفويت الحج



ولو زاحمه واجب مطلق قبل حصول الاستطاعة فالأقرب  
ترجيح الأهم إذا شك في تنجز الحج بسبب عن كون  
غيره صالحاً للمانع عن الاستطاعة .

مسئله ٣٣) ان كان البازل علي وجه الاباحة ممن لا يثق به فلا يجب الحج  
مسئله ٣٨) ليس من الاستطاعة البذلية اعطاء الحقوق للحج الا من سهم سبيل الله  
مسئله ٤٠ و ٤١) لا يجوز الرجوع المبادل مع كونه ضرراً على المبدول له  
حتى يتداركه .

مسئله ٤٢) اذا بذل ل احد اثنين او ثلاثة استقر عليهم ويسقط بفعل احدهم  
مسئله ٥٤) ان حصلت الاستطاعة بمال الاجارة للحج النيابي و جازله  
تاخير النيابة آخرها .

مسئله ٦٤) ان حج مع عدم الاستطاعة المالية تسكعاً فيشكل اجزائه  
عن حجة الاسلام نعم لو لم يكن تسكعاً أجزئه أو كان  
الحرج عليه قبل الميقات فقط .

مسئله ٦٥) اذا كان الحج موجباً لفوت أمر شرعي أهم منه لم يجز عن حجة  
الاسلام و أما استلزامه لترك واجب أو فعل حرام غير قابل  
للمزاحمة لوجوبه فلا يمنع من الاجزاء .

مسئله ٦٩) يشكل صحة الحج بالمال الذي لم يؤد حقوقه من الخمس  
والزكاة ونحوهما .

مسئله ٧١) ان لم يتمكن من مباشرة اعمال الحج بنفسه جميعاً  
ولم يستقر عليه الحج فلا يجب الاستنابة وان استقروا  
عذره بعد اتيان النائب فالأحوط الحج مباشرة مع



الاستطاعة ولا يترك وفي كفاية حج المتبرع من دون  
الاستنابة حينئذ نظر .

مسئله ٧٣) الكافر مكلف بالاسلام اولاً ثم بالاحكام ثانياً و تفريتهما باختياره  
يقتضى عقوبته ولو اسلم سقط عقوبته عما فوّته ولو كان  
مما دل الدليل على لزوم تداركه كجناياته مثلاً فلا  
عفو كما لم يفته وقته الصالح له كالظهرين مثلاً او استطاعته  
للحج بعد اسلامه وان فات استطاعته فالحج تسكعاً بعد العفو عما  
فوّته حال الاستطاعة مرفوع عنه

مسئله ٧٤) بطلان الاحرام لا يوجب بطلان الحج الا في موارد .  
مسئله ٧٦) في صحة العبادة التي ارتد فيها تفصيل لا يسعه المقام فكلما  
امكن الاحتياط فلا يترك

مسئله ٧٩) في تداعى الزوجين يرجع الى الخاكم و لو حجت مع عدم  
الامن فالاقرب عدم الصحة ان لم ينكشف الخلاف بل مطلقاً  
احتياطاً ان لم يحصل الامن قبل الشروع في الاحرام .

مسئله ٨٠) ان كان فقدان الشرط كاشفاً عن عدم امكان اتيان ما يجزى  
من اعمال الحج او عن عدم تحقق شرائط الاستطاعة البدنية  
و غيرها الى العود الا ما يجزى منه كذلك فلم يستقر عليه  
الحج والاستقرار بخروج جميع الرفقة واجزاء حج غير المستطيع  
الواجد للشرائط عن حجة الاسلام غير معلوم

مسئله ٨٢) ان لم ينف المال للحج والعمرة قدم الحج ولو كان متعة

مسئله ٨٤) اذا اقرب بعض الورثة بالحج او دين او نسب ففيه تفاصيل  
لا يسعها المقام وبعض مجملها انه اقرار له او عليه وعلى الغير



ولآخر مع الوصية أو في معين أو لا وأخرج العروة الجميع على  
حدٍّ سواء

مسئله ٨٥) لا وجه للتصدق بتركة لا يفي بالحج الا مع الوصية به للحج  
كما في النص فهو للمورثة احوط

مسئله ٨٧) لا يترك الاحتياط بالاستيجار من البلد مع الامكان وسعة المال

مسئله ٨٩) اجزاء الميقاتي عن البلدي مع الامكان محل اشكال

مسئله ٩٨) اذا كان له وطنان فالاحوط الاستيجار ممامات فيه .

مسئله ١٠٠) المدار على تقليد الميت اذا اوصى بالحج لكن التفاوت

من الثلث (ح) وان لم يوص فيعمل الوارث علي ما هو عليه فعلا

مسئله ١٠٥) اذا علم استقرار الحج على الميت ولم يعلم انه اتى بهام لا

فالاحوط القضاء

مسئله ١٠٩) من استقر عليه الحج فحج عن غيره عصيانا ففي صحته عن الغير

نظرو لو حج بتخييل انه ندبي فانكشف وجوبه فالظاهر اجزائه

فصل مسئله ٦) لو نذرت المرءة او حلفت حال عدم الزوجية ثم تزوجت لا يجب

عليها العمل بما يكون منافيا لحق الزوج الا اذا علم بنذرها

و حلفها الزوج و التزم بهما مع امكان الالتزام قبل العقد

مسئله ٨) كون جميع الواجبات الالهية ديونا خلاف التحقيق

مسئله ١٢) لو نذر الاحجاج وهو حي فمات فلا قضاء

مسئله ١٧) اذا حصل الاستطاعة في عام نذر ان يحج فيه قدم حجة الاسلام

مسئله ١٨) لا يبعد جوب تقديم حجة الاسلام على النذر فان انعقاده كذلك

فوراً ففوراً في محل المنع



مسئله ١٩) ان نذر الحج مطلقا فان كان اطلاقه بحيث يعم حجة الاسلام او الحج النيابي و نحوه اجزئت عن النذروالا فالظاهر التعدد

مسئله ٢٠ و ٢١) مضى الحكم بتأخر النذر عن حجة الاسلام

مسئله ٢٣) ان نذر ان يحج او يحج بماله فمات فالاحوط ان يحج بماله

مسئله ٢٥) لا يبعد كون كفارة النذر كاليمين

مسئله ٢٦ و ٢٧) لا يبعد عدم انعقاد النذر في القيود غير الراجحة

مسئله ٣٠) من نذر الحج ماشيا واضطرب في عبور الماء بالر كوب قام فيه احتياطاً

مسئله ٣١ و ٣٢) لو نذر الحج والمشى في الطريق بعنوان تعدد المطلوب

اجزاء الحج وان عصي بترك المشي

فصل مسئله ١ - السادس) مضى حكمه في مسئله ١٥٩

مسئله ١١) اذا مات الاجير بعد الاحرام ودخول الحرم استحق تمام الاجرة

مطلقا وان مات قبله ففي استحقاقه بالنسبة الي ما تى به من

الافعال تأمل

مسئله ١١) قوله ويجب عليه الاتيان) مفروض المسئلة موت الاجير فماذا يجب عليه

مسئله ١٣) اذا شرط في الاجارة الحج من طريق خاص فخالف الاجير

فان فسخ الموجد رجع الى اجرة المثل و الا استحق

الاجير بالنسبة الى المسمى

مسئله ١٤) يشك ان يوجر نفسه للحج ثانيا في سنة معينة مطلقا

مسئله ١٥) مضى حكم التخلف في مسئله ١٣

مسئله ١٦) مضى الاشكال في مسئله ١٤

مسئله ١٧) اذا صد الاجير او احصر ففي استحقاقه الاجرة بالنسبة تأمل

مسئله ٢١) لو افسد الاجير حجه بما يلزم الحج من قابل فالاحوط للموَجِر



فسخ الاجارة ثم الحج لفراغ ذمة المنوب عنه

- مسئله ٢٢) اذا بطل عمل الاجير فضمن الموجد الوكيل ونحوه محل تامل
- مسئله ٢٤) اذا عدل الاجير الى الافراد لضيق الوقت فالظاهر الاجزاء
- مسئله ٢٥) في جواز التبرع بالحج عن الحي وسقوط الاستنابة به عنه نظر
- مسئله ٢٦) لا يصح النيابة في عام واحد عن اثنين او ازيد الا فيما وجب عليهما الاحجاج كفاية و جهزوا واحداً او اشتركا في تجهيز رجل نذراً او ندبا ونحوهما

### (فصل في الوصية بالحج)

- مسئله ١) اخراج الواجبات البدنية من الاصل سوى الحج انما هو باذن الورثة احتياطاً
- مسئله ٢) الاحوط للورثة اخراج البلدية مع الامكان وسعة المال من الاصل
- مسئله ٤) ولا يلاحظ الاجير المناسب لشأن الميت لانصراف الوصية اليه
- مسئله ١٠) اذا صالحه داره و شرط عليه ان يحج عنه بعد موته فلا يبعد كونه وصية ولو خالف الشرط اجبر عليه و ان لم يمكن فللورثة فسخ المعاماة
- مسئله ١١) لو اوصى بان يحج عنه ماشيا او حافيا ففي اخراج الزائد من اجرة الواجب من الثلث نظر احوطه الاخراج من الاصل باذن الورثة

### (فصل في الحج المندوب)

- مسئله ١٠) يشكل الحج بالمال الحرام
- مسئله ١١) لو حج ندبا وعلم ان عليه حج واجب مضيق فصحته محل اشكال



## فصل في اقسام العمرة

مسئله ٣ ) يجوز لمن اعتزم وقضي نسكه وخرج من مكة محلاً ان يدخلها محلاً قبل مضي شهر ولا يبعد اعتبار مضي شهر بين عمرتين

## فصل في اقسام الحج

من شك في كون منزله في الحد او خارجه يجب عليه الفحص ولا يلحقه حكم الخارج واما الحج الواجب بالنذر فهو يجب كما نوى حين نذره وغيره ايضاً تابع لمورده

مسئله ٣) المجاور بمكة يتمتع بالعمرة الى الحج الى سنتين

## فصل صورة حج التمتع

وهو ان يحرم في اشهر الحج من الميقات بالعمرة المتمتع بها الى الحج ثم يدخل مكة فيطوف فيها بالبیت سبعاً و يصلي ركعتين في المقام ثم يسعى لها بين الصفاء والمروة سبعاً ثم يطوف للنساء احتياطاً وان كان عدم وجوب هذا الطواف لا يخلو من وجه وية صر ثم يحرم للحج من مكة في وقت يعلم انه يدرك الوقوف بعرفة والافضل ايقاعه يوم التروية فيحرم و يصلي الظهرين يوم التروية في مكة او يذهب الى منى استحباباً ويبیت بها ليلاً الى الفجر ثم يمضي الى عرفات و يكره ان يجوز وادي محسر و هو حد منى الى عرفة قبل طلوع الشمس و قيل يحرم وهو الاحوط و يجب الوقوف بعرفات يوم التاسع من ذي الحجة من الزوال الى الغروب هذا للمختار ثم يفيض من عرفات ويمضي الى المشعر فيبيت فيه ويقف به بعد طلوع الفجر الى طلوع الشمس يوم العاشر ثم يمضي الى منى فيرمي جمرة العقبة ثم ينحر و يذبح هديه



ويأكل منه ثم يحلق أو يقصر ولا يترك الحلق الصرورة فيحل  
 له كل شيء إلا النساء والطيب والاحوط اجتناب الصيد أيضاً  
 له (ح) ان يأتي مكة ليومه فيطوف طواف الحج ويصلي  
 ركعتيه ويسعى سعيه فيحل له الطيب ثم يطوف طواف  
 النساء ويصلي ركعتيه فتحل له النساء ثم يعود الى منى  
 لرمى الجمار فيبيت بها ليلالى التشريق وهى الحادي عشر  
 والثاني عشر والثالث عشر ورمى في ايامها الجمار الثلث وان  
 اقام بمنى حتى يرمى الجمار الثلث فلا يؤخر الطوافين عن  
 ايام التشريق من غير عذر فافعال حج التمتع ستة عشر الاحرام  
 والطواف وركعتاه والسعى والتقصير والاحرام للحج و  
 الوقوف بعرفات وبالمشعر ونزول منى والرمى والذبح والحلق  
 او التقصير والطواف وركعتاه والسعى وطواف النساء وركعتاه  
 لو اتى بالعمرة قبل اشهر الحج قاصداً بها التمتع فيشكل  
 اجزائه عن العمرة الواجبة والاحوط ان يكون العمرة والحج  
 فى عام واحد .

مسئله ٢) لا يجوز للمحل من عمرة التمتع ان يخرج من مكة حتى يحرم  
 بالحج وان خرج رجع الى مكة بعمرة اخرى ان كان فى غير  
 الشهر الذى تمتع فيه وفى جواز عمرتين فى شهر و هو ثلثون يوماً  
 على الظاهر تأمل

### ( فصل فى الهواقيت )

مسئله ٢) لا يعدل عن ذى الحليفة الى الجحفة الا لحاجة احتياطاً.  
 مسئله ٤ الثانى العقيق) لا يؤخر الاحرام الى ذات عرق الا لضرورة احتياطاً



التاسع ) ان لم يتحقق عنده محاذاة الميقات احرم من قبل اول موضع يحتمل كونه المحاذاة ويستمر النية والتلبية الى آخر مواضع احتمال المحاذاة لكنه ينذر الاحرام من ذلك المحل احتياطاً .

مسئله ٦ ) من كان منزله دون الميقات له ان يحرم من منزله

### فصل في احكام المواقيت

مسئله ٣ ) لو اخر الاحرام عالماء مداماً عن الميقات ولم يتمكن من الرجوع فالمشهور بطلان حجه وفيه نظر فيحتمل الحاقه بالمضطر ومع ذلك فالاحوط قضاء الحج في القابل على المشهور وان كان في وجوب القضاء نظر .

مسئله ٨ ) لو احرم للحج من غير مكة عالماء مداماً أرجع اليها وان لم يتمكن فالحكم كما في مسئله ٣

### ( فصل في مقدمات الاحرام )

مسئله ١ ) والاحوط الغسل للاحرام وان يحرم عقيب الصلوة ولو مستحبة فصل في كيفية الاحرام مسئله ٦ ) لو نسي ما عينه من حج او عمرة عدل بنيته الى ما يصح العدول اليه ان لم يكن احد النسكين متعيناً عليه والا انصرف احرامه اليه على الظاهر .

مسئله ٧ ) لو نوى التكليف الفعلي باحرامه من الميقات وكذا من مكة اجزئه في حجة الاسلام وان اشتبه في انطباق التكليف الفعلي بما تلفظ في النية او اخطر بباله وكذا كل ما تعين عليه فعله .

مسئله ١٣ ) والاحوط في التلبية ان يقول لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك لبيك ان الحمد والنعمة لك والملك لك لا شريك لك لبيك



هذا عند انعقاد الاحرام وبعده تجزى ان يقول لبيك اللهم لبيك  
او يقول لبيك لبيك .

مسئله ٢٥ (الثالث) لا يحرم في المخيط ولا يعقد على احرامه من غير ضرورة  
وينذر بما يستر السرة والر كبة احتياطاً ويرتدى بما  
يستر المنكبين .

### (كتاب الاجارة)

وهي ما توجب التسلط على منفعة شيء أو عمل شخص  
في الاغلب بعنوان الملكية .

مسئله ١) ان كان الاكراه داعياً لانشاء عقد فظاهره الصحة الامع عدم  
حصول القصد (ح) .

مسئله ١٠) لو قال آ جرتك كل شهر بدرهم مثلاً فعلى القول ببطلان  
العقد يحصل المعاطاة بالتصرف في كل شهر حيث ان  
التصرف باجازة المالك (ح) معاطاة كدخول ماء الحمام  
مثلاً او ركوب دابة مستعدة لاجرة معينة و لو فرضنا عدم  
حصول الاجارة المصطلحة و كونه من باب العمل بالضمان او  
الاباحة بالضمان ولا يهمننا بطلان العناوين المصطلحة بعد  
جواز التصرف من المالك والرجوع الى اجرة المثل لو لم يرض  
بالمسمى وكذا الفروع الآتية المشابهة والمتفرعة على ذلك  
الا ما كان فيه غرر لم يرض احدهما بالتزامه و فيه تفاصيل  
لا يسعه المقام

مسئله ١١ و ١٢) اذا قال ان خطته فارسياً فلك كذا والا فكذا وان  
او صلتني فكذا والا فكذا فالحكم كما في مسئله ١٠



فصل مسئله ١) لو شرط كون العين مسلووبة المنفعة في مدة بزعم انها في اجارة الغير فانكشف عدم كونها في اجارته فالأوجه ان النفع تبع لملك العين فهو للمشتري واذا كان البائع مغبوناً كان له الفسخ والافقيه نظروا كذا المشتري المستأجر لولم يلتفت الى كونه في اجارته فظهر لدالغبين

فصل م ا - ومنها رجوع المشتري ان تلف العين المستاجرة يرجع الاجرة الى المشتري و كذا اذا قلنا بـ انفساخ الاجارة وفي كلا التقديرين اذا استوفى المشتري شيئاً من المنفعة حوسب من الاجرة بالنسبة

فصل مسئله ١) اذا استاجر عينا و تسلمها فلم يستوف المنفعة في مدة امكن استيفائها منها عرفا فالظاهر استقرار الاجرة عليه لان القبض لذلك وان لم يكن المدة معينة بل مطلقة

مسئله ٩ و ١٠) اذا استاجر داراً فانهدمت بعد استيفاء بعض المنفعة وامكن الانتفاع بالدار وفسخ المستأجر حوسب عليه من الاجرة بالنسبة بمقدار الانتفاع و كذا في كل مورد يفسخ العقد على الاقرب لكن في الزائد عن اجرة المثل اشكال  
مسئله ١٥) في وجوب تسليم الاجرة بمحض تسليم العين قبل استيفاء المنفعة او العمل تامل

مسئله ١٥) من اتلف شيئاً يضمن قيمته او مثله زمان تلفه كالثوب المخيط و يعتبر في الوفاء قيمة يوم الاداء ظاهراً

مسئله ١٦) اذا تبين بطلان الاجارة بعد استيفاء شيء من المنفعة فلزوم



الاجرة المسماة بالنسبة لا يخلو من وجه مع علم المستاجر  
بالبطلان والافقيه اشكال

فصل ( لو شرط الموجر ضمان العين ففیه نظر

مسئله ٧) اذا عثر الحمل فسقط حمله من دون اتلاف منه فضمانه لقاعدة  
من اتلف في محل المنع والنص فيه مقيد بما اذا لم يكن مامونا  
كما في بعض الصحاح

مسئله ٩) اذا آجر عبده لعمل فضيع شيئا ضمن المولى في سعيه

مسئله ١١ و ١٥) في ضمان العين المستاجرة باشتراط الضمان نظر

مسئله ١٥) في كون غلبة النوم بمنزلة التفريط اذا سرق العين او تلفت  
منع الا ان يصير بنفسه السبب للغلبة

فصل مسئله ٦) لو استاجر دابة لحمل متاع معين شخصي او كلّي فحملها  
غير ذلك المتاع لزمه الا يزيد من احدى الاجرتين المثل والمسماة

الا اذا استاجر الدابة لاستيفاء منفعتها مطلقا فلا يلزم الا المسماة

مسئله ٩) لو غصب العين غاصب قبل القبض تخير المستاجر بين الفسخ  
و الرجوع الى الغاصب

مسئله ١٠) اذا آجر سفينته لحمل الخيل مثلا فحملها المستاجر خمرا  
فلا يبعد استحقاق الموجر اكثر الامرين من المثل والمسماة كما

في مسئله ٦

مسئله ١١) لو استأجر دابة معينة فاشتبهه وركب أخرى فان كان ذلك  
موجبا لتفويت منفعة الاولى لزمه الاجرة المسماة للاولى

واجرة المثل للثانية .

مسئله ١٢) لا مانع من بيع مال يملكه فضوليا .



## (فصل)

يشكل اجارة الارض لزراع الحبوب بما يحصل منها مطلقا  
الا أن يوجر الارض مشاعة بمقدار معين من الحبوب ويشترك  
في الزراعة مع المستأجر.

مسئله ٦) اذا آجر نفسه لحيازة المباحات وقصد تملكها اي حازها لنفسه  
فلا يبعد أن يكون ذلك له وان كان ضامنا لتفويت المنفعة على  
المستأجر حيث ان العمل وان كان غصباً على المستأجر الا  
ان الملك يحصل به له .

مسئله ٨) اذا آجرت المرأة نفسها للارضاع و كان زوجها غائبا فحضر  
في أثناء المدة و كان الارضاع منافيا لحقه فللزوجة أن يأذن لها  
في الرضاع والا أنفسخت الاجارة بالنسبة الى بقية المدة .

مسئله ٩) ان آجرت نفسها للارضاع أو غيره ثم تزوجت و علم الزوج  
بالايجار قدم حق المستأجر على حقه وان لم يعلم الزوج ففيه تأمل

مسئله ١٢) يشكل استيجار الشاة للبنها و الاشجار لثمارها نعم يمكن  
ان يصلح منفعة فعلية مع انضمام المتجدد من الاثمار واللبن  
او اللبن الموجود فعلا والثمرة الفعلية مع انضمام ما يتجدد في مدة  
معينة وأما المرأة للرضاع كما مضى فلنصوصه

مسئله ١٣) عدم جواز الاجارة وعدم صحتها في الواجبات الكفائية مبني  
على الاحتياط .

مسئله ١٥) اذا شرط ضمان مال آجر نفسه لحفظه فان كان المراد  
أداء اشتراط مثل ما تلف أو قيمته على فرض التلف و حصول  
العيب صح الاء شترط والا فمشكل نعم لو كان مقصراً في الحفاظ



كان ضامنا للاتلاف وان لم يشترط .

(م ١٩) اذا تنازع الأمر والعامل ترافعا الى الحاكـم فقد يكون التقرير كاشفا .  
(فصل فى التنازع)

فى التنازع يرفع الامر الى الحاكـم اذا التقرير كاشف فى موردہ  
وسياتى فى المضاربة مسألة ٥٦ ان من يقدم قوله لا بدله من اليمين .

خاتمه) أجزاء عمل المميز عن المكلفين خلاف الاحتياط .

الرابعة) ان أعرض صاحب الزرع عن اصوله يملكه من حازها بقصد التملك  
السابعة) ان أشهد الموكل على عزل الوكيل ولم يبلغه الخبر ففيه نظر :  
الثامنة) يجوز للمشتري ان يتصرف فى المبيع مدة خيار الشرط للبائع لكن  
النصرف الملامم فى مدة الخيار كاجارته على غير البائع فى المدة من  
دون خيار محل تامل بل ممنوع فى بعض الصور .

الحادية عشر) اذا انفسخ العقد ففى الزائد عن اجرة المثل اشكال .

الرابعة عشر) تبعية المنفعة بالاجارة اذا باع العين غير معلوم وان قصد  
ذلك فى بيعها نعم لا يبعد صحة بيعها منضمة مع المنفعة .

الخامسة عشر) فى شرط النتيجة اشكال .

السابعة عشر) والاحوط فى مقاطعة الطبيب ونحوه تعيين العمل والمدة ولا يترك

### كتاب المضاربة

السابع) لو شرط اجزء آمن الربح لاجنبى عامل لهما فى التجاره مع تعيين  
عمله بلا غرر جازوا لا ففيه اشكال .

العاشر) يصح المضاربة فيما يتجر به العامل ببعض رأس المال الا اذا كانت

مقيدة بجميع المال ولم يتمكن العامل حتى مع الاستعانة بالغير

من ان يتجر بتمامه وكذا الاجارة لعمل يستعين به الاجيرا ويأتى

ببعضه نعم فيما كان الزائد من رأس المال والعمل للاجير عبثا لغى



المتن	الحاشية
المعاملة حذ يكون سفهية مع تقيدها بجميع المال والا فلا يعد صحتها بالنسبة الى ما يمكن العامل واما ضمان مال يصح العقد عليه ففيه اشكال .	
مسئله ٢٤ و ٤) ويشكل اشتراط عدم الفسخ في المضاربة و كذا اشتراط الضمان على العامل بل الشروط الخارجة عن لوازم المضاربة ايضاً .	
مسئله ١٢) الشراء في ذمة المالك ليس من المضاربة الا باعتبار مال المضاربة فمع تلفه من دون هذا اعتبار كان في ذمة المالك ان كان ذلك باذن منه .	
مسئله ١٢ الرابع) ويشكل الشراء لنفسه بقصد الوفاء من مال المضاربة والا وجه لغوية هذا القصد فانه امر زائد على المضاربة غير جائز شرعاً فتصح مضاربة .	
الخامس) اذا اختلف البائع والعامل في ان الشراء لنفسه او لغيره ففي تقديم قول العامل نظر الا اذا كان اميناً .	
مسئله ٢٣) ان قال المالك خذ هذا المال مضاربة والربح لى و كان قصده الابضاع صح والا ففيه تأمل و كذا اذا قال الربح لك وقصد القرض	
مسئله ٢٤) اذا اختلف المالك والعامل في انها مضاربة فاسدة او قرض او نحو ذلك ترافع الى الحاكم فان التقرير كاشف في مورد .	
مسئله ٢٨) يشكل استرباح احد الشريكين ازيد من حقه بالنسبة الى رأس المال الا ان يجعل كل للعامل حقاً من ماله كان يجعل احدهما الثلث والاخر الربع مثلاً او النصف .	
مسئله ٢٩) اذا مات المالك فالاحوط تجديد عقد المضاربة بين الوارث والعامل بشرأئطه وعدم الاكتفاء بالاجازة ولا يترك .	



## المتن

## الحاشية

مسئله ٣١ و ٣٢) لا مانع من جعل العامل عاملاً آخرأ شريكاً له بعقد جديد مع اذن المالك و فسخ الاول والا ففيه اشكال لكن ان ضارب الاول الثانى فضولة واجاز المالك فلا يبعد الصحة سواء جعل الثانى شريكاً له ام لا .

مسئله ٣٣) مضى الاشكال في الشروط الخارجة عن مقتضى العقد ولو ازمه مسئله ٣٤) الظاهر عدم استقرار وجوب الحج ونحوه مما يتوقف على الملك المستقر على العامل قبل اختتام المضاربة ان لم يمكن الفسخ والقسمة مسئله ٣٥ و ٣٦) ويجوز لكل منهما الفسخ حيث انه عقد جائز غير موقت لكن في استقرار الملك للعامل من الربح قبل القسمة تامل كما ان ظاهر القسمة واخذ رأس المال من العامل لا ينفك عن الفسخ الا مع بقاء رأس المال على حاله عند العامل مسئله ٣٦) والقسمة قبل الفسخ لا تكون الا مع رضائهما ومع الفسخ والقسمة اذا حصل خسران فلا جبر ان لاستقرار الملك واختتام المضاربة مسئله ٤٠) اذا اشترى المالك حصة العامل ثم ظهر خسران فلا يبعد الا كتفاء برد العامل الثمن المسمى اليه ويشكل اشتراء العامل من مال المضاربة بثمان يحصل به الربح نعم لا بأس باشترائه شيئاً من مال المضاربة لنفسه لا بعنوان انه عامل له وح ينقص من مال المضاربة ما اشتراه ويصير شريكاً للمالك

مسئله ٤٢) لا يجوز وطى الجارية من دون تحليل الشريك الآخر والا كتفاء بمطلق الاذن خلاف الاحتياط

مسئله ٤٣) ظاهر كون المالك امرئة حريتها فقله في العروة من ان المهر لسيدها لالهاتناقض الامع القول بتمليك السيد المضاربة لها



المتن	الحاشية
مسئله ٤٦) مضى الاشكال في الشروط المنافية لمقتضى العقد في مسألة ٢ و ٤ و كذا سائر الشروط كما مضى مسئله ٤٦ (الرابعة) ظهور الربح يقتضى لزوم اجابة العامل في المعاملة و كذا الحكم في المسئلة الخامسة مسئله ٤٧) اذا استرد المالك بعض مال المضاربة فجبر التلف السابق بالربح اللاحق مطلقا محل تامل مسئله ٤٨) اذا كان العامل عالما بفساد المضاربة فلا يبعد استحقاقه اجرة المثل ان حصل الربح ولم يكن ماله من الربح المسمى اقل من الاجرة مسئله ٥٠) لا يرتفع التنازع الا بالمحاكمة او المصالحة و تقديم قول ذى اليد بلا مانع مما لا اشكال فيه مسئله ٥٦) قوله لا بد له من اليمين) اقول الظاهر ان قول ذى اليد مقبول وان ادعى عليه فالبينة على المدعى كما في القضاء واليمين على المنكر وقد ينقلب المنكر مدعيا فلا يرفع النزاع بغير المحاكمة او التصالح كما مر مرارا مسئله ٥٩) امر ان الدعوى لا يرفع الا بالحكومة او التصالح وقوله في العروة لو ادعى المالك انه اعطاء المال مضاربة و ادعى القابض انه اعطاء قرضaitتحالفان ، انما يصح لو لم يفرض وقوع المعاملات على المال المذكور لنفس العامل فح يكون دعوى المالك مما لا يسمع اذ لم تكن ملزمة الا ان يدعى حصته من الربح الموجود فعلا الذى هو في يد العامل فيحلف العامل ح . مسئله ٦١) ان ادعى المالك الابضاع و العامل المضاربة حلف العامل لدعواه حصة من المال الموجود فعلا الذى يعتقده انه لمالكه	



سوى حصة منه له و كذا لو ادعى المالك المضاربة والعامل الا بضاع  
مسئله ٦٢) مضى حكم الاختلاف وما يدعيه احدهما فعلا .

مسائل الاولى) اذامات العامل فادعاء المالك على الميت بحكم سائر  
الدعاوى على الموتى يحتاج الى البينة و اليمين من المالك  
والعلم بكون مال للمالك باستصحاب مالكيته بعد كونه في  
يد العامل غير مجد نعم لو علم انه للمالك فعلا كمن سمع ذلك  
اقراراً من العامل في حياته مثلاً كان من فروض هذه المسائل  
والافلاحيث جميع ما في يد الانسان مستصحب الملكية لغيره ولذا  
قال ع من يموت وعنده مال مضاربة فقال هذا لفلان فهو له وان مات  
وام يذكر فهو اسوة الغرماء فهذا الحديث صريح في ما قلناه حيث  
فيده <sup>العلم</sup> باقراره فيسقط ما فرعه على الاشتغال والاستصحاب الا  
ما علم الورثة وجوده في الميراث او تعلق حقه عليه فيجب التخلص  
الثالثة) لا يمنع العامل المحجور من التصرف قبل اتمام عمل المضاربة لان  
الربح وقاية لرأس المال ومنعه يمنع من اتمام المضاربة .

الرابعة) المحجور على العامل لا يبطل المضاربة .

السادسة) اذا تبين كون رأس المال لغير المضارب وتلف او حصل خسران ففيه  
تفاصيل لا يسعها المقام

الثامنة) يشكك ايقاع المضاربة بعنوان الجماله و كذا المشروطه في ضمن  
عقد و كذا شرط النتيجة كما مضى .

التاسعة) ليس للوصى التصرف في مال الصغير ما لم يكن قيماً او ولياً ملياً احتياطاً  
الثانية عشر) ان كان المال مشتركاً ففسخ احد الشريكين فله الثاني الفسخ او

تجديد العقد



الرابعة عشر والسادسة عشر) مضى الاشكال في الشروط المخالفة لوضع المضاربة  
السادسة عشر) اذا نسخت المضاربة قبل شروع احد العاملين في العمل ففي  
اشتراكه تامل

التاسعة عشر) القدر المتيقن من مال المضاربة كونه عينا خارجيا معيناً  
من النقيدين .

فصل في احكام الشر كة) في كون الكلي في المعين من اقسام الشر كة نظر  
مسئله ٢ و ٣) يحتمل تساوى حق الشريكين في عمل مع تفاوتهما في العمل ان  
كان بنائهما على ذلك .

مسئله ٤) حصول الشر كة في مال يتحد المالك جنساً ووصفاً انما هو بتمليك  
احدهما الاخر احتياطاً .

مسئله ٥ و ٨) لو شرط الشريك ان لا يعمل او لغير من عمله ازيد ففيه  
اشكال وكذا لو شرط الخسارة على احدهما كلا او بعضاً .

### (كتاب المزارعة)

والاحوط الاولى فيها تمليك مقدار معين من البذر لاجارة  
الارض او عمل الزارع ويكفى فيها التصرف في الارض على ان  
يكون ذلك المقدار المبدور للمالك او الزارع كما يكفى كل  
لفظ دل على ذلك ايضا على النحو المزبور وسيأتي في المسافة  
ما ينتفع به هنا في مسئله ٢ .

قوله يشترط فيها امور، الرابع) لا بأس بتعيين الحصة بتمليك المبدور او  
العمل كما ذكر.

مسئله ١) ولا بد ان يكون المالك لمنفعة الارض مسلطاً عليها للمزارعة كذلك  
مسئله ٢) اذا اذن لشخص في زرع ارضه كما ذكر فلا بأس والا فمشكل



## المتن

## الحاشية

مسئله ٤) في مزارعة الارض المستعارة تأمل و كذا اجارتها

مسئله ٥) الشروط في المزارعة على ما ذكرنا خالية عن الاشكال ما لم يناف

مقتضى العقد

مسئله ٦) ازالة المالك للزرع بعد مدة المزارعة بلا ارش محل اشكال و كأن

المسئلة مما يفصح قضية سمرة ابن جندب عنها حيث ان قلع عذقه

انما وقع بعد تحقق قصده الاضرار فقال له رسول الله ﷺ انك رجل

مضار ولا ضرر ولا ضرار

مسئله ٦) لو شرط الزارع ولو شرط الزارع ابقاء الزرع الى بلوغه لو لم يبلغ بعد

المدة المعينة فالاحوط تعيين مدة اخرى بعدها ولا يترك

مسئله ٩) اذا عين المالك نوعا من الزرع و تعدى الزارع الى غيره فان كان

التعيين في خارج العقد و وقع العقد على مطلق الزرع فالارش الحاصل

انما يجب لو قيد العقد بالتعيين ولو انصرفا عن المضروان كان

التعيين بحيث وقع العقد على زراعة عين لا غيرها فالزارع غاصب

ان تعداها والزرع لمالك البذر واجرة الارض على الغاصب مع

الارش ان حصل ضرر ولا حق للعامل الغاصب ولو حصل الفسخ فسيأتي

حكمه في مسئله ١٧

مسئله ١٢ و ١٣) لا باس بالمزارعة بين ازيد من اثنين على نحو ما ذكرنا و

كذا مشاركة الغير مع العامل ولو نقل مزارعته الى الغير بتمليك

البذر كان له ذلك وعليه ما اشترط في المزارعة .

مسئله ١٤) اذا تبين بطلان العقد فاجرة الارض وعمل العامل والعوامل على

من انتفع بهما لان الاذن في التصرف كاف في المعاطاة كما اشرنا

اليه اول المزارعة فقد لا يبطل المزارعة لبطلان العقد ايضا لذلك



واما الرجوع عن الاذن مع ايجابه ضرراً على الغير فمشكل بل لا يجوز الاضرار بالامع الارش كما اشرنا اليه في مسألة ٦ وعلم احدهم - ابا البطالان قد يقتضى الغرور على الغير فيرجع اليه وهذا كله في غير الغصب واما المغصوب فحكمه في العروة مسألة ١٨  
مسألة ١٥) اقتضاء المزارعة ملكية العامل لمنفعة الارض وملكية المالك العمل على العامل غير معلوم نعم قد تقتضيها كما اشرنا اليه و ايقاع عقدها على ان يكون الزرع مشتركاً حين ظهور الحاصل او بلوغه لا قبله محل تأمل

مسألة ١٧) مر الاشكال في قلع الزرع بالارش في مسألة ٦ و ١٤  
مسألة ١٩) لو شرط كون خراج الارض على العامل فلا بد من تعيين المقدار احتياطاً

مسألة ٢٠) في دلالة الاخبار بلزوم الخرص من دون عقد او معاطاة نظروا ان كان غير بعيد فلو تلف الحاصل ولم يقتض العقد الواقع او المعاملة لذلك تمليك شيء لازماً غير مراعى بالسلامة كان التلف عليهما والا فلا ولا مانع من خرص الوكيل

مسألة ٢٢) اذا وقع الشرية على حاصل عام فالأصول الباقية وحاصلها في عام آخر لمن له البذور كذا ما ينبت من البذر بعد الحاصل ان لم يتعمد ذلك

مسألة ٢٣ و ٢٤ و ٢٥) ولو اختلفا ترافعا الى الحاكيم والصلح خير

مسألة ٢٧) مضى لاشكال في قلع الزرع بالارش في مسألة ٦ و ١٤ مسائل متفرقة ، السابعة) الظاهر حرمة تسمية البذر والبقر ومشاركتيهما بل يزاد في حق من عليه البذر والعوامل كيف



## المتن

## الحاشية

يشاء لما هو صريح الاخبار .

الثامنة) في مصالحة الحصة بجنسها تأمل .

كتاب المساقاة) فلس العامل لا يمنع المساقاة ويجرى في المساقاة حكم  
الاجارة كما في مسئله ٢

مسئله ٢ و ٣) الاحوط في المساقاة على الشجر الذي لا يثمر والذي ليس له  
اصل ثابت كالبادنجان والقطن الاستيجار للمعمل بحصة من  
الاعيان الموجودة و لا يبعد جواز الاستيجار بما ذكر من  
الاعيان المستعدة لصيرورتها ثمر أو لا غرر ولا جهالة فيها بعد  
ان يحصل العلم بمقدار قطعي وزائد حدسي كما في الخرص و  
لا يبعد جريان ذلك في المزارعة ايضاً .

مسئله ٦) في صحة المساقاة على فسلان غير مغروسة اشكال

مسئله ١١) في مطالبة المالك اجرة عمل تر كه العامل تأمل نعم له الفسخ في  
مورد التخلف .

مسئله ١٢) يشكل اشتراط ان يعمل غلام المالك للعامل تأمل عمل المساقات  
او ينوب عنه

مسئله ١٣) مر ان الحصة المشاعة من الثمر قبل ظهوره غير مجهولة عرفاً  
كما في الخرص

مسئله ١٤) لو شرط انفراد المالك للثمر فللعامل ماسمي له من الاجرة او  
اجرة المثل في بعض الموارد التي حصل معاطاة و نحوها

مسئله ١٩) لو تلف الثمرة بجميعها ولم تخرج اصلاً فالضميمة المشروطة  
في العقد للعامل له دون المالك ان ما عين له انما هو بأزاء  
مزيد الثمر اعتباراً والاحوط التصالح في صورة التلف ولا يترك



المتن	الحاشية
مسئله ٢٢) جعل الاجرة حصة من الثمرة قبل الظهور من دون ضميمة في عام واحد خلاف الاحتياط ولا يبعد الجواز كما في مسئله ٢ و ٣ ودعوى الاجماع في بيع الثمار مع مخالفة جمع من القدماء والمحققين كما ترى وصريح صحيحة يعقوب انما يكره شراء سنة واحدة مخافة لافة	
مسئله ٢٣) بطلان عقد المعاملات لا يلزم بطلانها لا مكان المعاطاة وفي كون العالم بالبطلان او الفساد كالمتبرع نظر	
مسئله ٢٦) اذا هرب العامل او ترك العمل بعد العقد ابتداءً او في الاثناء فيجبره المالك بامر الحاكم و اذنه .	
مسئله ٢٧) يشكل كفاية تبرع جميع الاعمال من غير قصد التبرع عن العامل في تحقق المساقاة منه .	
مسئله ٢٨) اذا فسخ المالك وامكن تعيين مقدار الحصة كما في الخرص فللعامل من حصته بالنسبة الي عمله	
مسئله ٢٩) من يقدم قوله في الدعوى فهو المدعى عليه وليس المراد عدم جواز الادعاء عليه	
مسئله ٣٠) يشكل رجوع المالك على العامل الجاهل بالغصب	
مسئله ٣١) مساقاة العامل غيره محل اشكال	
مسئله ٣٣) في اشتراط عدم ملكية العامل الحصة قبل ظهور الثمرة تامل	
مسئله ٣٤) من قدم قوله في الدعوى فعليه اليمين ان لم يكن للمدعى بيينة	
مسئله ٣٥) اذا ثبت الخيانة من العامل فيحتمل جواز الفسخ حيث ان التبانى على الشرط بحكم الشرط وبناء المشاركة على الائتمان وابقاء يد الخائن المضرة و كونها مسطرة شرعا غير معلوم ان لم يكن في	



محل المنع و إذا وجوب الاستيجار للحفظح على المالك وهو

ضررى متوقف على ذلك ايضاً فالتوقف فى المسئلة بمحله

مسئله ٣٦) ان كان الغارس عالماً ببطلان المغارسة و كان غرسه باذن المالك

بناءاً على الاجرة فله اجرته و فى كون المالك مستحقاً للقلع نظر

يظهر وجهه من حديث اضرار سمره

مسئله ٣٧) اذا صدر من شخصين مغارسة ولم يعلم انها على الوجه الصحيح او

الباطل ففيه اشكال الا اذا لم يعلم ان ما بيدهما كانت لهما على

الوجه الصحيح او الباطل فيحكم بالصحة

(كتاب الضمان) اعلم ان التعهدان كان بالنفس فكفالة وان كان بمال ليس

عليه ضمان

قوله الرابع كونه مختاراً) بل كون الضامن والمضمون له مختاراً

الخامس، قوله ولا باس بكون الضامن مفلساً) مع علم المضمون له

الخامس، قوله لكن لا ينفع اذنه) يجوز الرجوع الى المفلس المضمون عنه

بأذنه بمقدار نصيب المضمون له مع الغرماء او بتمام المال بعد

الحجر عليه

السادس، قوله لا يبعد صحة ضمانه) فى ضمان العبد من دون اذن المولى نظرو مع

اذنه فعلى العبد الا مع انصراف الاذن او الضمان عنه فعلى المولى

مسئله ٣٨) لانحكم ضم ذمة الى ذمة كما فى تواردا لياى على الغصب وامكن

كونه من باب التعليق فى الضمان كقوله على كذا ان لم يف

فى زمان كذا

مسئله ٤) لو كان الضامن حين الضمان معسراً ثم ايسر ثم علم المضمون له ففي

جواز فسخه تامل



## المتن

## الحاشية

مسئله ١٣ و ١٥) ان ضمن دين الغير ليكون له على المضمون عنه مثل الدين مطلقا فيصح و كان كالاجرة للضمان وان ضمن الدين ليكون عليه ما عليه بعد الاداء فعليه ما عليه بعد الاداء وان اطلق فالمتيقن الثاني والاصل عدم الاشتغال بغيره نعم يمكن استفادة ذلك من الاذن مع مساعدة العرف

مسئله ٢٠) الضمان باكثر من الدين كالاجرة المذكورة لا باس به والا فمحل تأمل

مسئله ٢٢) في اشتراط الرهن بنحو شرط النتيجة في ضمن عقد الضمان نظر  
مسئله ٢٤) اذا اشترط الضمان في مال معين وتلف ذلك المال ففيه تأمل بل اشكال

مسئله ٢٥) اذا مات العبد الضامن الماذون من مولاة فكما لو تلف المال المعين في الضمان الامع انصراف الضمان حينه الى كون المولى ضامنا ولو انعتق فعليه الامع الانصراف

مسئله ٢٦) اذا ضمن اثنان او اكثر دفعة ورضى بهما المضمون له فالحكم كما في مسألة ٢

مسئله ٢٩) لو قال على ما تشهد به البينة فمحل اشكال

مسئله ٣١) اذا كان الفقير مديونا وضمنه باذنه ليقبض له الحقوق المالية لدينه وكالة عنه فلا شكال والا فمحل تأمل واشكال او منع

مسئله ٣٢) يشكل ضمان الدين من الحقوق المالية كالزكوة والخمس الا باذن الحاكم

مسئله ٣٣) منجزات المريض من الاصل الامع التهمة فالوجه انها من الثلث ح فهي بالتباني على الشرط اشبه وبالتعليق عند العرف



أوجه حيث يعدتصر فاتهيؤئيا لما بعد الموت اذا يس من الحيوة

فلا تنجزح

مسئله ٣٨ و ٣٩) في ضمان الاعيان التي لا يضمن بها كالرهن اشكال و كذا

ضمان العهد ، درك الثمن للمشتري او المبيع المبائع نعم لا بأس

بضمان ما في الذمة فيختلف الحكم في موارد و هكذا مع

الفسخ والتقابل وتلف المبيع والارش

مسئله ٤١) يشكل ضمان البائع عن نفسه

تتمه مسئله ١ و ٢) من يقدم قوله في الدعوى هو المدعى عليه ولو ادعى

المضمون له اعسار الضامن حين الضمان وكان الضامن قبل الضمان

معسر أففيه نظر

مسئله ٤) اذا ادعى قرضا وشهد البينة علي كونه ثمن المبيع فان كان منكراً

لذلك كانت البينة متبرعة ساقطة عن الاعتبار

مسئله ٦) لو ادعى المديون وفاء غيره لدينه بلا اذن منه فان ثبت بالشهاد

الاذن رجع على المديون والاففيه تامل

كتاب الحوالة) والاحوط القبول من المحال عليه وان كان كفاية الرضا

غير بعيد وكانها ارجاع لقض الدين من المحال عليه ولو قرضا

منه اذا كان بريئاً لكن مع اعساره وفاء رضى به المحتمل حيث حول

ذمته بذمة المعسر ورضى به كاخذاً بالبدل والوكالة تفويض الامر

الى الوكيل بخلاف الاذن فانه رخصة و اباحة لا تسليط ليس الا

للمالك ولذا يصح اذن الوكيل دون الماذون كما في العروه

الذاني التنجز ( ولزومه بناء على القول بكونها ايقاعاً قوياً فلا يترك

الاحتياط في تنجز الحوالة



المتن	الحاشية
-------	---------

مسئله ٢) في صحيحة زرارة عن احد الصادقين ع في الرجل يحيل بمال كان له على الرجل الآخر فيقول له الذي احتال برئت من مالي عليك قال اذا ابرئه فليس له ان يرجع اليه وان لم يبرئه فله ان يرجع على الذي احاله الخ

م ٤) لو بان اعسار المحال عليه حين الحوالة فللمحتال الفسخ فوراً احتياطاً (مسئله ١٠ و ١١) مضى في الضمان امكان كونه عملاً باجرة ويمكن في الحوالة ان يكون اداء الدين او قبوله من البرى عملاً باجرة مثل هذا الدين وان سمي باسم الحوالة وان لم يدخل من نظر ولهذا يختلف انعتاق المكاتب وعدمه بالحوالة من السيد بمال الكتابة والظاهر الانعتاق بما يوجب وفاء مال الكتابة

مسئله ١٢) لو اختلفا في ان الواقع منهما كانت حوالة او وكالة ففيه تامل وما يشتق من الحوالة والوصية كاحلت واوصيت ظاهراً في المصطلح منهما بلا تامل

مسئله ١٥) اذا قبض المحتال المال وانكشف بطلان الحوالة فالمال ملك المحال عليه ان لم يكن اقباضه لما عليه من الدين او غيره او لامر آخر يحسب له مع فرض بطلان الحوالة

مسئله ١٦) يظهر مما ذكر في تفسير الحوالة وجه النظر فيما اذا كانت الحوالة تبعاً للبيع المنفوخ ونحوه فقد تصح وقد تبطل

## كتاب النكاح

مسئله ٧) قوله اخت اخيه) يعنى من الرضاة

م ١١) انما يكره الجماع على ظهر الطريق مع فرض سترها وستر عورتيهما عن الاجانب وكذا العريان والا فيحرم وكذا مع الناظر المحترم



مسئله ٢٦) يجوز نظر الرجل الى الوجه والكفين من المرأة التي يريد تزويجها للاختبار واما نظر المرأة اليه ونظرهما الى سائر البدن فخلافا لاحتياط ولا يبعد عدم اختصاص جواز النظر الى امة يريد شرائها لنفسه بل يجوز للوكيل والولى ايضا بل لريبة (مسئله ٢٧) لا يجوز النظر الى المكشفات من اهل الذمة

مسئله ٢٨) لا يبعد حرمة كشف المسلمة عند اليهودية والنصرانية مطلقا (مسئله ٣٣) المملوك كالزوجة بالنسبة الى السيد مطلقا ما لم تكن مشتركة او وثنية او مرتدة او مكاتبة او مزوجة اوفى عدة الغير مطلقا احتياطاً وكذا المحللة للغير

مسئله ٣٥) فى جواز النظر الى الزانيين او الاجنبية للشهادة على الزنا او الولادة او الرضاع تامل

مسئله ٤٣) فى حرمة دخول الولد على أبيه اذا كانت معه زوجته مطلقا وجواز دخول الاب على ابنه مطلقا نظر ولا يبعد تقييدهما بما يوجب والا يذاء ولا يوجب

مسئله ٥٠) الاحوط التستر والاجتناب عن يشك فى كونه مائلا او اجنبيا فصل احكام الدخول) لا يجوز وطئها دبراً مع عدم رضاها احتياطاً ولا يترك (مسئله ٦) الاحوط ترك العزل فى الدخول الواجب ولا يترك

مسئله ٩) يجب وطئها بعد اربعة اشهر لم يطئها فيها فورا ففورا فمع المانع لحيض او نحوه يجب بعد رفع المانع

فصل مسئله ٢) روى الصدوقه بطريقه الصحيح على الصحيح عن الصادق عليه السلام سئل عن رجل تزوج جارية بكر لم تدرك فلما دخل بها افتضاها فافضاها فقال **لا** ان كان دخل بها و لها تسع



سنتين فلا شيء عليه وان كانت لم تبلغ تسع سنين او كان لها  
اقل من ذلك بقليل حين افتضاها فانه قد افسدها وعطلها على  
الازواج فعلى الامام ان يغرمه ديتها وان امسكها ولم يطلقها  
حتى تموت فلا شيء عليه انشاء امسك وانشاء طلق

مسئله ٤) ثبوت الدية بالافضاء فى الموطوءة الكبيرة المطاوعة من دون تفريط  
مشكل خصوصا اذا كانت عالمة ولادية مع تفريطها  
فصل مسئله ١) اجراء حكم العبيد والاماء فى المبعوض منهما محل تأمل و  
اشكال او منع

مسئله ٢) لو اعتقت الامة فلها خيار الفسخ ولو تحت حر على الاظهر لكن  
الخيار مع كونها زائدة على النصاب محل تأمل .  
فصل مسئله ٣) لو تزوج ذات العدة جهلا ودخل بها بعد العدة ففي حرمتها  
مؤبدا نظر

مسئله ٥) اذا تزوجها بأخبارها خروجه عن العدة او كونها بالامانع من  
التزويج ثم اخبرت بكونها فى العدة ولم يحصل العلم  
لا يسمع قواها وان تزوجها باعتقاده خروجه عنها او من  
غير التفات ثم اخبرت بكونها فى العدة ففيه تأمل

مسئله ٨) ان لم بدرانها فى عدة نفسه او غيره ففي صحة تزويجها اشكال لكن  
لا يوجب الحرمة الابدية الامع الدخول وكشف كونها فى عدة غيره .  
مسئله ١٢) اذا اجتمعت عليها عدتان فالتعدد وعدم التداخل خلاف الاحتياط  
فى بعض الموارد كالرجوع فى اللاحقة الرجعية مثلا والتداخل  
هو الاقوى مطلقا ولا يصح تزويج البائنة وهي فى عدة الغير حتى  
للمطلق الا ان ترجع هى فى البذل ثم يرجع



مسئله ١٩١) في الحاق الامة مطلقاً بذات البعل تامل ولو كان احدهما متعمداً  
و الاخر جاهلاً فالذي تعمد لا يخل له ان يرجع الى صاحبه ابداً  
مسئله ٢٠) اذا زنى بامرأة في العدة منه لا تحرم عليه

مسئله ٢١) في الحاق الخنثي بالغلام تامز ولا يفسد الحلال بالحرمان المتأخر  
عن التزويج

فصل تزويج المحرم) لو تزوج المحل محرمة عامة بحرمة التزويج في  
الاحرام ففي حرمتها مؤبداً أشكال

مسئله ٣) لا اثر للعقد الباطل من جهة غير الاحرام

مسئله ٥) اعلم ان المندوب من الاحرام يجب تمامه مع نسك العمرة او الحج  
او معاً وانه لا يتحلل من الاحرام الا بتمام النسك ولو فرض افساد  
احرامه والمحرمات على المحرم ثابتة ما لم يتحلل نعم لو كان  
احرامه باطلا لم ينقض فلا شيء من محرمات الاحرام عليه

فصل في المحرمات بالمصاهرة (مسئله ٢) حرمة المنظورة والملموسة للاب  
اولا بن عليهما مبنية على الاحتياط

مسئله ٦) يجوز للاب ان يقوم بمملوكه ابنة الصغير على نفسه ليملكها بالقيمة  
ولا يجوز ان يطاها قبل ان يملكها ح

مسئله ٩) قوله نكاح بنت الاخ) حرمة تزويج المرأة على عمتها او خالتها  
اي الجمع بينهما من دون رضاهما مبنية على الاحتياط ولا يترك .

مسئله ١٩) يشكل صحة عقدهما مع كراهة العمة والخالة ولو شرط ذلك عليهما  
مسئله ٢٨) الاظهر عدم نشر حرمة المصاهرة بالوطى شبهة.

مسئله ٣٦ و ٣٧) مر حكم المنظورة والملموسة في مسئله ٢

مسئله ٤٣) لو تزوج اختين بعقدين ولم يعلم باللاحق طلقهما وتزوج من شاء



منهما ولو علم تاريخ احدهما احتياطاً وان كان الاقوى صحته  
مسئله ٤٤) لو اقترن عقدهما اى تزوج الاختين بعقد واحد فان سماهما فالباطل  
المتاخر تسمية والابطال معاً

مسئله ٤٥) اذا وطى احدى الاختين الملوكتين له حرمت عليه الاخرى حتى  
تموت الموطوءة او تخرج عن ملكه ويشكل التملك الذى له  
فيه الخيار.

مسئله ٥٠) فى الجمع بين فاطميتين نظر.

فصل الاقوى جواز نكاح الامة على الحرية مع اذنها) فى لزوم اذنها لمن خشى  
العنت نظر .

### فصل فى نكاح العبد والاماء

مسئله ٣) يشكل ان يجعل المولى المهر فى ذمة العبد ليتبع به بعد عتقه و كذا  
ان يستدين عليه كذلك .

مسئله ٨) اذا كان العقد باذن احد المالكين فظاهر القواعد بطلانه  
مع رد الاخر وفيه تأمل .

مسئله ٩) اذا شرط المولى فى العقد ان يكون الولد رقاً فصحته لا يخلو من وجه  
مسئله ١٠ و ١١ و ١٢) اذا تزوج حرّ امة من غير اذن مولاهما جازاً بالاحكام او  
مشتبهاً ولو لزعم انها حرة فولدت فالاحوط فك الولد بالقيمة  
ويضمنها الغار مع الغرر.

مسئله ١٣ و ١٤) لو تزوج عبد بحرة من دون اذن مولاه مع علمهما بفساد  
النكاح ورد المولى فهما زانيان والا قرب حرية المتولد منهما  
وان نسب الى المشهور خلافه

فصل فى الطوارئ (مسئله ١) لو انعتقت قبل الدخول فالاصح سقوط المهر



ان فسخت نكاحها.

فصل في العقد مسئلة ١٤) لا يترك الاحتياط في الايجاب عنها بلفظ زوجت او انكحت.

مسئلة ٨) لا يبعد لزوم العلم التفصيلي بمعنى الصيغة.

مسئلة ١٧) اذا عقد من دون امكان تشخيصها ظاهراً او اشتبهت بعد العقد فالاحوط الطلاق ولا يترك ثم العقد على الممييزة المشخصة.

م ١٩) اذا تنازع عا في وقوع العقد على المعين وعدمه فالقول قول المنذر بيمينه فصل في مسائل متفرقة الاولى افي صحة العقد المشترط فيه الخيار تأمل.

الخامسة اذا ادعى رجل زوجية امرئة) الدعوى هو كولة : الي المحاكمة السابعة) اذا ادعت المتهمة موت زوجها فلا يترك الاحتياط بالفحص

فصل في اولياء العقد، م ١) كفاية اذن الرشيدة التي لاتخذع في مسئلة التزويج لا يخلو من قوة

مسئلة ٦) لو زوجها الولي بدون مهر المثل او زوج الصغير بازيد منه فمع المصلحة صح العقد وبدونها في المهر رجع الى المثل على الاقوي

مسئلة ٩) لو زوجها الاب والجد ولم يعلم سبق احدهما ولا تاريخه لزمها الطلاق من الزوجين ان لم يمكن التوقيف للاستعلام ولو علم تاريخ احدهما فالاقوي تقديمه .

مسئلة ٢١) ترتيب الاثار من حين الاجازة بعد الفضولي لاشكال فيه.

مسئلة ٢٨) لامانع من ايقاع الولي والوكيل العقد بعنوان الفضولي

مسئلة ٣٠ و ٣١) لو زوج الصغيرين الفضوليان واجاز احدهما بعد البلوغ ومات، ثم ان بلغ الاخر واجاز فمع حلفه انه لم يجز طمعا في الارث يترتب



عليه آثار الزوجية وان لم يحلف بعد الاجازة ففيه اشكال وكذا  
نظائره من الفضولي فان الحلف للمتهم وهو الاحوط ولا فوته  
مسئله ٣٢) اذا كان احد الطرفين فضوليا ثبت تحريم المصاهرات على  
الطرف الاخر على الاحوط ولا يترك .

مسئله ٣٥) اذا زوجها احد الوكيلين من رجل والوكيل الاخر من رجل آخر  
ولم يعلم السابق ولا تاريخ احدهما فمع احتمال اقترا انهما حكم  
ببطلانها وبدونه صح معلوم التاريخ وان جهل التاريخ كان من  
الشبهة المحصورة ولا يترك الاحتياط بالطلاق منهما .

### ( كتاب الوصية )

مسئله ١) الوصية لا توجب الملك قهر الموصى له من دون رضاه بعد موت  
الموصى .

مسئله ٤) لا يبعد كون المناط في قبول التمليكية هو الرضا بعد موت الموصى  
مسئله ٧، قوله بقى هنا امور) اذامات الموصى له فالوصية لورثته وان بعدت  
على الاقوى ولم يمت الموصى وان قبل بعض الورثة دون بعض صح  
بالنسبة الى مقدار حصة القابل .

الرابع) اذامات الموصى له وورثته قبل الموصى قام ورثة ورثته مقامه على  
اقرب الوجوه .

الخامس) اذا كان الموصى به مما يحرم منه بعض الورثة كالارض بالنسبة الى  
الزوجة فالاقوى حرمانها لعدم موضوع الارث بالنسبة اليها وكذا  
الديون والوصايا ؛ لحرمان الورثة قبلها .

السادس) اذا كان الموصى به ممن ينعتق على الوارث بقبول الوارث الوصية  
فشر كته مع الورثة بعد عتقه قبل القسمة محل تأمل



مسئله ١١) اذا اوصى بمال او غيره للاطفال الصغار فان كانت الوصية تمليكية قبلها الاب والجد وان لم يكونا، فالحاكم وان كانت عهدية فالامر الى الوصى يعمل بما اوصى اليه من تمليككم او صرفه لهم

### فصل فى الوصى به

مسئله ٢-) لو اوصى بازيد من الثلث من ثلثى الورثة دون ثلثه فان لم يعين مصرف ثلثه بطل الزائد والابطال الوصية لانها فى حق الغير ان كان قصده التصرف فى حق الغير والا يمكن تبديله الوصية فيما عين الثلث ثم زاد عليه .

مسئله ٥) اذا اجاز الورثة ما زاد على الثلث ثم ادعوا بان مرادهم من الزائد مقدار معين لا يزيد كما لو اجازوا النصف لزعم قلمته فتسامحوا يسمع دعواهم ويحلفون على نفي اجازة الازيد فلموصى له الثلث ومقدار ما زعموه زائداً واجازوا فيه .

والحمد لله اولاً و آخراً وظاهر أو باطنا والصلوة

على رسوله محمد وآله الاوصياء دائماً ابداً

ثم الحاشية على العروة الوثقى وبتاوها

بقية ابواب الفقه وادلتها انشاؤ الله تعالى